الجمهوريـــة الجزائـــريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـــــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع:.....

قراءة في كتاب الإعراب الميسّر لمحمد علي أبي العبّاس

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة: لغة عربية

التخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالبتين:
*- بشرى أمغران
*- فطيمة سديرة

إشراف الدكتور:
*- عيسى قيزة

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى : ﴿وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ذلكم الله ربي عليه توكلت وإليه أنيب﴾ صدق الله العظيم

سورة الشورى [الآية10]

دعـــــاء

"يرفع الله الذين آمنوا منكم و الذين أوتوا العلم درجات"

"صدق الله العظيم"

اللهم علمنا أن نحب الناس كلهم كما نحب أنفسنا، وعلمنا أن نحاسب أنفسنا ك نحاسب الناس، وعلمنا أن التسامح هو أكبر مراتب القوة، وأن الانتقام هو أول مظاهر الظلم

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا أخفقنا، بل ذكرنا دائما أر الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح.

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا و إذا أسأنا إلى الناس فامنحنا شجاعة الاعتذار و إذا أساء إلينا الناس فامنحنا شجاعة العفو.

" يا رب"

ceSar 90008

شكر وعرفان

إن أول الحمد لله سبحانه وتعالى أن وفقنا على إتمام هذه الرسالة وهدانا وما كنا نهتدي.

وأنه يشرفنا أن نسجل أسمى آيات الاحترام والتقدير وأخلص عبارات العرفان والتوقير إلى.... الدكتور "عيسى قيزة".

الذي حضينا بشرف وفرصة الإشراف علينا وحضينا بجملة من الإرشادات والتوجيهات التي أفادتنا في هذه الرسالة.

ولو كان الشكر لباسا لأهديناه له، ولو كان الثناء جدولا ترقرق لأجريناه له.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نشكر كل من ساهم في هذه الرسالة ولو بفكرة.

مقدمة

مقدمــة :

الحمد للّه الذي خلق الإنسان علّمه البيان، وجعل كتابه إعجازا للإنس والجان، وصلّ اللّهم على سيدنا محّمد الذي أرسل ليكون حجة البيان، فأوتي جوامع الكلم في بلاغة قول وفصاحة لسان وبعد:

يعيش طلاب النحو نوعا من التذمر والعزوف عن دراسة النحو رغم أهميّته، كونه منطلقا لكل فروع الدراسات اللغوية والأدبية والبلاغية، والسبب في هذا راجع إلى كثرة المصطلحات التي يحملها، وتعقد مسائله، فظهرت مجموعة من النحاة تدعو إلى تبسيط هذا النحو وتقريبه من مستعمليه ودارسيه، وذلك من خلال تأليف كتب شروحها مبسّطة وميسّرة تحمل أغلبها تطبيقات، ومن بينهم محمد عليّ أبو العباس في كتابه الإعراب الميسّر، وقد اخترنا هذا الكتاب موضوعا لبحثنا، والذي كان عنوانه" قراءة في كتاب الإعراب الميسّر لمحمد علي أبي العباس"، باعتباره كتابا يدعو إلى التجديد والتيسير.

وتعددت المؤلفات وتنوعت المناهج، وقد أدت المجامع اللغوية دورا كبيرا في تيسير النحو، وهنا يجدر بنا أن نطرح السؤال التالي: هل نجح هؤلاء الدعاة في تيسير النحو وتبسيطه؟ وإلى أيّ مدى وفّق مجمع اللغة العربية في تبسيط النحو للناشئة؟ وما هو الجديد في هذا التيسير؟ ونسعى في بحثنا هذا إلى الإلمام بكل ما يتعلّق بدعوات التجديد في النحو وتيسيره لدى مجمع اللغة العربية، ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى الاستفادة من التسهيلات النحويّة التي جاء بها مجمع اللغة العربية، ومن سبقه من دعاة التيسير.

والبحث يتعرض إلى الإعراب، وكيفيّة تيسيره وتقديمه بطريقه بسيطة وسهلة إلى دارسيه دون اللجوء إلى التأويلات والتقديرات، أي دون اللجوء إلى تكليف الدّارس. ولمّا كانت رغبتنا البحث في النحو العربي، وقع الاختيار على الإعراب، وإن لم يكن يشد اهتمامنا إلّا أنّ كون الدراسة تنصب في التيسير فيه وتبسيطه جعلتنا نخوض فيه وخاصة وأنّ كتاب

"الإعراب الميسّر" هو كتاب لم يتطرق بعد للدراسة، كما أنّنا لم نتحصل حتى على السيرة الذاتية للمؤلف. وهذا ما كان بالنسبة لنا كعائق في بحثنا.

ولبلوغ الغاية المنشودة من هذا البحث تتبعنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يرتكز على تتبع الظاهرة – تيسير النحو– واستقرائها من خلال جهود النحاة ودور مجامع اللغة العربية.

كما اتبعنا الخطوات التالية في البحث :

مدخل : تناولنا فيه قضية تجديد النحو بدءا من إلغاء العامل عند ابن مضاء إلى مجمع اللغة العربية.

الفصل الأول: عنوانه: دراسة عنوان الكتاب، تناولنا فيه التعريف بعنوان الكتاب، وذلك بدراسة مصطلحاته (الإعراب، التيسير، مجمع اللغة العربية، التجديد، الأصالة والمعاصرة).

كما تطرقنا إلى تحليل شكل الكتاب.

الفصل الثاني: عنوانه : دراسة محتوى الكتاب، تناولنا فيه بعض محتويات الكتاب:

- علامات الإعراب.
- الإعراب التقديري والإعراب المحلي.
- المضارع المنصوب بأن المضمرة.
- كان وأخواتها.
- الاشتغال والتنازع.
- ما ولا ولات العاملات عمل ليس.

خاتمة : سجلنا فيها النتائج التي توصلنا إليها.

واعتمدنا في بحثنا هذا على قائمة من المصادر والمراجع نذكر منها: الرّد على النحاة لابن مضاء القرطبي، وتجديد النحو لشوقي ضيف، وشرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، والإعراب الميسّر لمحمد علي أبي العباس.

وفي الأخير لا يسعنا إلّا أن نتقدّم إلى أستاذنا الدكتور"عيسى قيزة " بالشكر الجزيل على نصحه وتوجيهاته وصبره الجميل.

مدخل

تجديد النحو

مدخـــل :

كانت دراسة النحو وما تزال من أكثر الأمور تعقيدا، ممّا دعا النحاة القدامى منهم والمحدثون إلى محاولة تبسيطه وتقريبه لمستعمليه ، وكانت بداية التجديد مع ابن مضاء القرطبي في كتابه الرّد على النحاة محاولة منه تبسيط هذا النحو ومحو ما يعتليه من شوائب من خلال نظريته إلغاء العامل حيث يقول:"وقصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويّ عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك ادّعا ؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي و بعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أنّ الرفع الذي في (زيد)، والنصب الذي في (عمرا) إنّما أحدثه (ضرب)...وهذا بيّن الفساد"[1].

بمعنى أنّ ابن مضاء ارتضى إلى:" ما ذهب إليه صاحب الخصائص من أنّ العمل للمتكلّم نفسه، ولا دخل للعامل فيه"[2].

كما دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، وإلغاء القياس، والتمارين غير العملية، ومنع التأويل والتقدير في العبارات.

وعلى الرّغم من أهميّة هذه الدعوة التي دعا إليها ابن مضاء إلاّ أنّه لم تكن هناك رغبة حقيقيّة في تيسير النحو فنجدهم" ألفوا المختصرات و المنظومات والشروح محاولة منهم في تيسير النحو لطالبيه ولكنّها لم تخرج عن نطاق الشرح والاختصار والتقريب واجتناب كثير من المسائل الخلافية...ذلك أنّ همّهم الوحيد هو تقريب النحو من المتعلمين، ومن الأمثلة على ذلك كتاب الجمل للزّجاجي (ت238)، والواضح للزّبيدي (ت379)، واللّمع لابن

[1] ابن مضاء القرطبي: الرّد على النحاة، تح شوقي ضيف، دار المعارف، 1982، ص76.

[2] جيلالي بوترفاس: تيسير النحو من منظور المجامع العربية(المجمع اللغوي السوري أنموذجا)، جامعة أبي بكر بلقايد، قسم اللغة العربية و آدابها، الجزائر، 2014، ص58.

جني (ت392)، وقطر الندى لابن هشام الأنصاري (ت761)..."[1]. بمعنى أنّه لم تكن هناك رغبة حقيقيّة في تيسير كما أسلفنا الذّكر.

فهذه المؤلفات لم تمح تلك الصعوبة التي يتلقاها المعلّم والمتعلّم، وهذا ما استدعى توالي الدراسات والجهود إلى العصر الحديث لمحاولة تبسيط هذا النحو وتقريبه أكثر للناشئة من المتعلمين" ويمكن القول أنّ أول محاولة للتيسير في العصر الحديث باسم علي مبارك (ت1893)، ألّف كتاب التمرين الذي ظلّ طلاب المدارس يقرؤونه طويلا"[2].

وتوالت المحاولات مع جملة من المؤلفين والمؤلفات حاولت كلّها السعي إلى تيسير هذا النحو وتجديده والسير على نهجه، وعملوا على تأليف كتب عنوانها التجديد وهدفها التيسير والتبسيط نذكر منها:

كتاب التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية لرفاعة الطهطاوي، فقد خرج هذا الأخير عن"طريق معاصريه في الشروح والهوامش والتعليقات والتقديرات، و ألّف كتابا بسيط العبارة سهل العرض ليس له متن أو شرح، بل له نص واحد، يقرأ فيفهم و لعلّه أول من استخدم الجداول الإيضاحية في كتب النحو"[3].

[1] محمد صاري: تيسير النحو: موضة أم ضرورة، بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001، ص191.

[2] ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد النحويّ لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، 2008، ط1، ص220.

[3] محمد أحمد خضير: ظواهر لغوية في القرآن والشعر وتيسير النحو، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2008، ص251.

وبهذا كانت الكتب التعليمية الحديثة، حيث نجد كتاب جامع الدروس العربية للغلاييني[1]، والتطبيق النحويّ لعبده الراجحي [2]، والنحو الواضح لصاحبيه: علي الجارم، ومصطفى أمين[3].

وظلّت الجهود متواصلة في تجديد النحو بغرض الوصول إلى كتب مبسطة أكثر سهلة الفهم تدعو إلى التجديد. حيث نجد كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، يقول في مقدمة كتابه : "أطمح أن أغيّر منهج البحث النحويّ للغة العربية، وأن أرفع على المتعلمين أصر هذا النحو وأبدّلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ الفقه وأساليبها"[4].

بعد أن "رأيت عارضة واحدة لا يكاد يختص بها معهد دون معهد، ولا تمتاز بها دراسة عن دراسة، وهي التبرّم بالنحو، والضجر بقواعده، وضيق الصدر بتحصيله، على أنّ ذلك من داء النحو قديما، ولأجله ألّف (التسهيل) والتوضيح والتقريب، واصطنع النظم لحفظ ضوابطه وتقييد شوارده"[5].

كما نجد كتاب النحو الوافي لعباس حسن [6]، وكتاب في نحو التيسير دراسة ونقد منهجي[7]، وكتاب تجديد النحو لشوقي ضيف وغيرهم، فكلّها كتب مبسطة وميسرة حافظ أصحابها على جوهر النحو، واختلفوا في المنهج وطريقة التقديم.

وقد عمل هذا الأخير – شوقي ضيف– في كتابه هذا على تلخيص هذا النحو من التعقيدات يقول في مقدمة كتابه:" وكانت الصيحات ترتفع منذ أكثر من أربعين عاما، مطالبة بتيسير

---

[1] مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، راجعه: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1993.

[2] عبده الراجحي: في التطبيق النحوي والصرفي، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1992.

[3] علي الجارم و مصطفى أمين: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية للمرحلة الابتدائية، دار المعارف، القاهرة.

[4] إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، دار الآفاق العربية، 2003، مقدمة المؤلف، ص أ.

[5] المرجع نفسه، مقدمة المؤلف ص ب.

[6] عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، 1974.

[7] أحمد عبد الستار الجواري: في نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1984.

النحو وتلخيصه ممّا فيه من تعقيد وعسر شديد، وتألفت لذلك لجنة بوزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) وكتبت تقريرا مسهبا ضمنته مقترحاتها للتيسير المنشود"[1].

وكان تجديد شوقي ضيف في وضع تصنيف جديد للنحو حيث أعاد تنسيق الأبواب وألغى الإعرابيين التقديري والمحلي، كما عمل على وضع ضوابط وتعريفات دقيقة وحذف زوائد كثيرة.

وتوالت الدراسات والجهود إلى الوقت المعاصر في التيسير مع مجامع اللغة العربية، أين كانت لهذه الأخيرة دورًا كبيرًا في تيسير النحو، وسعيها أيضا إلى خدمة اللغة العربية وآدابها وإحياء تراثها و نذكر منه :

❖ **المجمع العربي السوري:** وهو أول مجمع عربي أنشئ سنة 1919، وقد عمل هذا المجمع جاهدا في محاولة تيسير النحو من خلال ما قدّمه من أنشطة في مؤتمراته ولعّل أهمها ما يلي:[2]

مؤتمر تيسير تعليم النحو، وتمحورت بحوثه في أربعة محاور هي :

أسس تعليم النحو وتيسيره، ومشكلات تدريس النحو، تيسير مباحث النحو، وأساليب تدريس النحو في مختلف المراحل الدراسية ووسائل تيسيرها.

❖ **إتحاد المجامع العربية:** والذي عالج في ندواته موضوع تيسير تعليم اللغة العربية والسعي إلى تيسير النحو في مراحل التعليم العام، والالتزام باستخدام العربية، وخطر استعمال العاميّة في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

❖ **المجمع الجزائري للغة العربية :** تأسس في 19 أوت 1986 والتي تمثلت أهدافه في خدمة اللغة العربية بالسعي لإثرائها وتنميتها، والمحافظة على سلامتها والسهر على مواكبتها للعصر.

---

[1] شوقي ضيف : تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط 6، مقدمة المؤلف، ص3.

[2] المصطفى السقا: مجمع اللغة العربية الملكي، صحيفة دار العلوم، السنة الأولى، العدد، ربيع الأول 1353هـ.

❖ **مجمع اللغة العربية بالقاهرة:** والذي صدر مرسوم إنشائه سنة 1932 ولنا كلام عنه لاحقا.

وقد جاء هذا المجمع بجملة من القرارات النحويّة والصرفيّة، وتمثلت قراراته النحوية في تيسير النحو وتبسيطه ومحاولة تقريبه للناشئة ونذكر من هذه القرارات النحويّة :

إعراب الاسم المرفوع بعد إذا الشرطيّة.

إعراب الاسم المرفوع بعد إن الشرطيّة.

تذكير العدد وتأنيثه إذا تقدّم عليه المعدود.

وقوع التنازع في الحروف...

وقد جاءت وفق قرارات مجمع اللغة العربية مؤلفات وكتب كثيرة، حيث عملت بموجب هذه القرارات على تيسير النحو وتبسيطه للناشئة، ومن بين هذه المؤلفات كتاب "الإعراب الميسّر" لصاحبه محمد علي أبي العباس.

تناول محمد علي أبو العباس قضية الإعراب وكيفية تبسيطه لأنّ" مشكلة الإعراب التي يواجهها المتعلم، وما فيه من تقدير متعسّف، هي أكثر مشكلات النحو تعقيدا، لذلك أولى المتأخرون الإعراب اهتماما كبيرا لاسيما أنّها مشكلة واضحة المعالم ل ذلك دعا أوائل أصحاب التيسير إلى إلغاء الإعراب وقيوده"[1].

وهذا ما حاول محمد أبو العباس تقديمه من خلال مؤلفه الإعراب الميسّر، إذ حاول تبسيط صورة الإعراب التي لطالما كانت صعبة ولا تزال إلى يومنا هذا عند الناشئة معتمدا في كتابه هذا على آراء بعض النحاة واللغويين، متخذا قرار مجمع اللغة العربية فيه.

[1] حسن منديل حسن العكيلي : الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة ، رسالة دكتوراه، ص 93.

الفصـــل الأول

دراسة عنوان الكتاب

I. التعريف بالمؤلف : لم نعثر على حياة المؤلف.

II. التعريف بعنوان الكتاب :

الإعراب الميسّر دراسة في القواعد والمعاني والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة وفق قرارات مجمع اللغة العربية.

ولدراسة عنوان هذا الكتاب لا بدّ من دراسة المفردات التي يتكون العنوان منها، وهي كالآتي:

1. الإعراب :

1.1. لغة : ممّا لا شك في أنّ اللغة العربية لغة بيان وإفصاح، والسبيل الموصلة إلى ذلك البيان والإفصاح هو الإعراب، جاء في تاج العروس أنّ الإعراب هو" الإبانة والإفصاح عن الشيء، ومنه الحديث" الثيب تفصح عن نفسها " أي تفصح.

ويقال للعربيّ: أعرب لي: أي أَبِنْ لِي كَلَامَكْ، وأعرب الكلام، وأعرب به، بيّنه.

والإعراب الذي هو النحو إنّما هو الإبانة عن المعاني والألفاظ"[1].

2.1. اصطلاحا : كان لتعريف الإعراب مراحل تطور من خلالها، واختلف من حيث المعنى والمبنى، فنجد تعريف سيبويه_ أقدم تعريف وقفنا عليه_ يقول:"فالرفع والجرّ والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربعة: الهمزة والتاء والياء والنون"[2].

ويقول ابن كيسان: "والإعراب يلزم أواخر الأسماء والأفعال، وهو الرفع والنصب والخفض والجزم"[3].

---

[1] محمد مرتضي الحسيني الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تح عبد الكريم العزباوي، مطبعة حكومة الكويت، 1987، ط2، ج3، مادة أعرب.

[2] أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه: الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ط3، ج1، ص13.

[3] ابن كيسان: الموفقي، تح عبد الحسين الفتلي و زميله، مجلة المورد، مجلد 4، العدد2، 1975، ص6.

أمّا الحريري فيقول في ملحمة الإعراب:[1]

وإنْ تُرِدْ أن تعرِفَ الإعرَابَا لتَقتفي في نُطقِكَ الصَّوَابا

فإنهُ بالرفعِ ثمّ الجَرِّ والنَّصبِ والجَزمِ جَميعًا يَجري

من خلال هذه الأقوال نلاحظ أنّ الإعراب عند كلّ من سيبويه وابن كيسان والحريري هو الرفع والنصب والجرّ والجزم، كما نلاحظ أنّ تعريفات ابن كيسان والحريري هي نفس تعريف سيبويه، وهي تعريفات تختلف فقط من حيث طريقة العرض، أمّا الجوهر فهو نفسه.

ثم ينتقل تعريف الإعراب من كونه الرفع والنصب والجر والجزم إلى التغيّر في أواخر الكلم، وهذا ما يغيّر تعريف الإعراب صياغة ومحتوى، يقول ابن السرّاج في كتابه الموجز:" الإعراب أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث: ضم وفتح وكسر، أو حركتان منهما فقط، أو حركتان وسكون، باختلاف العوامل، فإذا زال العامل زالت الحركة والسكون" [2].

ويقول أبو علي الفارسي:" الإعراب أن يختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل" [3].

من خلال التعريفين السابقين نلاحظ أن الإعراب اختلف تعريفه من كونه النّصب والرفع والجرّ والجزم إلى التغيّر أو الاختلاف في أواخر الكلم تبعا لتغيّر أو اختلاف العوامل.

وقد تأثر بهذا التعريف القائل :"أنّ الإعراب هو التغيّر" جملة من النحاة و اللغويين على مدى القرون المتتالية من القرن الرابع إلى غاية القرن الخامس عشر، نذكر منهم:

الزمخشري الذي يقول في الأنموذج:" الإعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا وتقديرا"[4].

---

[1] الحريري : ملحمة الإعراب، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1934، ص6.

[2] ابن السراج: الموجز، تح مصطفى الشويمي وزميله ، بيروت، ص 28.

[3] أبو علي الفارسي: الايضاح العضدي، تح حسن شادلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة، 1969، ص11.

[4] أبو قاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري: الأنموذج، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1401، ص83.

وهذا التعريف نجده كذلك عند مهدي المخزومي، وهو من المعاصرين، حيث يقول:" الإعراب أن يتغيّر آخر الكلمة بتعاقب الأغراض النحويّة التي تؤديها الكلمة في أثناء الجملة"[1]، ويعني بالأغراض النحويّة، المعاني النحويّة ، ويقول أيضا:" الإعراب بيان ما للكلمة في الجملة، وما للجملة في الكلام من وظيفة لغويّة أو قيمة نحويّة، ككونها مسند ا إليه أو مضافا إليه، أو ككونها مفعولا أو حالا أو تمييزا، أو غير ذلك من الدلالات التي تؤديها الكلمات في ثواني الجمل وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام" [2]، "والمخزومي بهذا التعريف يأخذ برأي القائلين بأنّ الإعراب هو تغيّر آخر الكلمة، ولكنّه يسبب ذلك التغيّر بتعاقب المعنى النحويّ أو الوظيفة النحويّة على الكلمة المعربة وذلك لأنّه لا يؤمن بفكرة العامل، فليس السبب في التغيّر عنده هو العامل لأنّه لا يؤمن بفكرته"[3].

كما نجد أيضا مبارك وهو من المعاصرين يعرّفه بقوله هو:" تغيّر أواخر الكلمات لاختلاف العوامل، وقد سيطر هذا التعريف سيطرة تامة على الجوّ الدراسي النحويّ حتى القرن الخامس عشر.

ثمّ انتقل تعريف الإعراب من هذا التعريف – التعريف السابق– إلى كونه الأثر الظاهر أو المقدر في آخر الكلمة المعربة، وقال بها التعريف.

ابن هشام الأنصاري في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك حيث يقول:" الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل آخر الاسم المتمكن و الفعل المضارع" [4].

---

[1] مهدي المخزومي: في النحو العربي: قواعد وتطبيق، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1966، ص28.

[2] المرجع نفسه، ص66.

[3] عبد الهادي الفضلي: دراسات في الإعراب، شركة مكة للطباعة و النشر، جده، المملكة العربية السعودية، 1984، ط1، ص15.

[4] عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، 1966، ط5، ج1، ص59 و60.

ويقول الغلاييني:"الإعراب أثر يحدثه العامل في آخر الكلمة فيكون آخرها مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو مجزوما حسب ما يقتضيه العامل" [1].

من هنا نلاحظ تغيّر تعريف الإعراب و لعّل" السبب الذي أدى إلى هذا التطور في تعريف الإعراب هو نظرية العامل و مدى تغلغلها في الفكر النحويّ و سيطرتها الفعالة على أجواء دروسه و أبحاثه"[2]، وعليه فالإعراب قسمين :

الأول : تغير آخر الكلمة، والقائلون بهذا التعريف ينكرون نظرية العامل.

والثاني : أثر يحدثه العامل، والقائلون بهذا التعريف يقرّون بنظرية العامل.

ومن هذا التعريف الأخير يقسم النحاة الإعراب إلى ثلاثة أقسام هي :[3]

الإعراب الظاهر: وهو ما تظهر فيه العلامة الإعرابية على الكلمة الإعرابية.

الإعراب المقدر: وهو مالا تظهر فيه العلامة الإعرابية على الكلمة المعربة، إمّا بسبب تعذر ظهورها أو لثقل التلفظ بها، أو لاشتغال آخر الكلمة بالحركة المناسبة، فتقدر لذلك وتعتبر كأنّها ظاهرة.

الإعراب المحلي: ويأتي في المبنيات التي لا تظهر عليه العلامة الإعرابية ولا تقدر بسبب علامة بنائها فتعرب محلا لا لفظا.

3.1. سبب اختياره " الإعراب " :

لعل ما جعل الكاتب يعطي الإعراب أهمية كبيرة، ويخصص كتابا كاملا يتحدث فيه في الإعراب وقضاياه قديما وحديثا باحثا في ثناياه عما يجعله سهلا يسيرا في متناول الناشئة، هي تلك الأهداف السامية للإعراب، "حتى أنّ بعضهم سمى النحو إعرابًا، والإعراب

[1] مصطفى الغلاييني : جامع الدروس العربية، راجعه و نقحه: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1993، ط28، ج1، ص18.

[2] عبد الهادي الفضلي : دراسات في الإعراب، ص 115.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

نحوًا سماعًا لأن الغرض طلب علم واحد" [1]. وما يعطيه للمتكلم من حرية التصرف في البناء التركيبي، ويمنحه سعة التقديم والتأخير كما جاء في قول ابن يعيش "لو اقتصروا في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقديمه والمفعول في تأخيره لصناف المذهب، ولم يوجد من الاتساع والتقديم والتأخير [2]. "فطرق الإثبات والنفي والتأكيد والتوقيت والتقديم والتأخير ،وغيرها من صور الكلام قد مرّوا بها من غير درس إلا ما كان منها ماسا بالإعراب ،أو متصلا بأحكامه وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية وتقدير أساليبها" [3].

وأسمى هدف في معرفة الإعراب وقواعده هو حفظ القرآن الكريم من اللحن وذلك لفساد الألسنة واختلاف اللهجات العربية، والتداخل اللغوي الذي تعرفه العربية قديما وحديثا حيث "كان العرب شديدي العناية بالإعراب، وكان حسهم به دقيقا يقظا ، يعدّونه عنوان الثقافة التامة والأدب الرفيع، والخلق المهذب" [4]، ولذا فمعرفة الإعراب ومعانيه والالتزام به يقرب على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس أفواجا وتقبلوا إليه إقبالا، واجتمعت فيه الألسنة المفرقة، واللغات المختلفة، فغشي الفساد في اللغة العربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو حليها والموضع لمعانيها[5].

والإعراب وسيلة تعبيرية وسمة لغوية في لغة الإعراب، وما يدل على أن لغة القرآن كانت معربة هو اختلاف القراءات فيه.

---

[1] أبو القاسم الزجاجي : الإيضاح في علل النحو، تح : مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط 3، 1979م، ص 91.

[2] موفق الدين يعيش ابن على ابن يعيش النحوي : شرح المفصل، إدارة المنيرية، مصر، ص 72.

[3] المرجع نفسه، مقدمة لكتاب.

[4] إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ص9.

[5] أبو بكر الحس الإشبيلي الزبيري : طبقات النحويين واللغويين، تح : محمد الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1973، ص 11.

2. **التيسير :**

لمصطلح التيسير في اللغة عدّة مرادفات منها" التبسيط والتخفيف وقد عرف هذا المصطلح عند النحاة في العصر الحديث وقصدوا به إصلاح النحو بعد كثرة الشكوى من تعقيداته وصعوبة تعلّمه" [1]، ولهذا فمصطلح التيسير يقصد به التبسيط والتسهيل في كيفية تعليم النحو، أي جعل المادة النحوية لينة سهلة منقادة، وإذا نظرنا إلى هذا المصطلح من حيث دلالته المعجمية نجد" التيسير مصدر الفعل (يسّر) واليسر اللين والانقياد وياسره أي ساهله"[2]، وفي الحديث الشريف"إنّ هذا الدين يسر"[3]، واليسر ضد العسر فقد جاء في التنزيل: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ﴾[4].

"ويقال: إنّ قوائم الفرس يسرات خفاف، إذا كن طوعه، والواحدة يسرة واليسر السهل وفي قصيدة كعب: تخدي على يسرات وهي لاهية، اليسرات : قوائم الناقة"[5].

وهي نفس المعنى في المعجم الوسيط، يسّر الشيء تسهّل وتهيّأ.

أما اصطلاحا: فيرى أهل العلم بصنعة النحو أنّ التيسير يختلف عمّا ذهب إليه أهل اللغة من أصحاب المعاجم، حيث يرى بعضهم أنّ التيسير مرادف للاختصار، وهذا ما ذهب إليه القدامى، وعدّوه منهجا للتأليف فألفوا مختصراتهم فيه فقد جاء عن خلف الأحمر (180هـ) قوله:"لما رأيت النحويين وأصحاب العربية المعين، فقد استعملوا التطويل وكثرة العلل وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر، والطرق العربية والمآخذ الذي يخفّ على حفظه، ويعمل في عقله ويحيط به فهمه فامتنعت النظر والفكر في كتاب

---

[1] سعاد شرفاوي وبوبكر حسيني: تيسير النحو وتجديده ضرورة وخطورة، مجلة الأثر، جامعة ورقلة، الجزائر، ديسمبر2013، ص 149.

[2] ابن منظور: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسن الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مصر، دط، ج6، ص4957 وما بعدها، مادة يسر.

[3] أبو هريرة: الصحيح الجامع، الرقم 1611.

[4] الليل/5 –7.

[5] ابن منظور: لسان العرب، ص295، مادة يسر.

أؤلفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين يستغني به المتعلم عن التطويل فعملت هذه الأوراق"[1].

من هنا نلاحظ أنّ خلف الأحمر يتحدث في مقدّمته عن منهجه باعتماده"الاختصار واقتصر على ما يبلغ ذهن المتعلّم دون إرهاقه بكثرة العلل، فجمع فيه الأصول التي تفيد منها المبتدئ فكان هذا سبيله إلى التيسير، ولعلّ هذا المنهج ارتضاه من ألفوا المختصرات النحويّة، إضافة إلى أنّ قرار شوقي ضيف بإعادة تنسيق أبواب النحو وإلغاء بعضها ووضع تعريفات دقيقة لأبوابه العسيرة أساس التيسير"[2].

نلاحظ من خلال تتبعنا لمفهوم التيسير عند بعض المهتمين من الباحثين أنّه يهدف إلى تقريب مادة النحو العربي إلى المتعلمين.

ويرى البعض الآخر أنّ التيسير أبعد من أن يكون اختصارا لمنهج أو حذفا لشروح وتعليقات، ولكنّه" عرض جديد لموضوعات النحو ييسّر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها، ولن يكون التيسير وافيا بهذا ما لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته، أصولا ومسائل"[3].

فالتيسير حسب هذا التعريف يتناول قضايا وموضوعات النحو بما يتناسب وذهن الطالب المتعلم.

[1] خلف الأحمر: مقدمة في النحو، تح: عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، سورية، دط، 1961، ص33-34.

[2] شوقي ضيف : تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع منهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، مصر، دط، دت، ص ج.

[3] مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط 2، ص15.

أما الأستاذ التواتي بن التواتي فيرى أنّ التيسير هو:"تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلم، أي التبسيط في كيفية تعليم النحو لا في النحو ذاته لأنّه علم محض، لا يعقل حذف بعض قوانينه وعلله"[1].

[1] التواتي بن التواتي: هل النحو العربي في حاجة إلى التيسير، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية و التقنية، الجزائر، العدد8، 2008، ص3.

3. المجامع اللغوية ودورها في توجيه الأحكام النحويّة :

كان للمجامع اللغوية العربية، وعلى رأسها لجنة المعارف (1938) دورٌ كبيرٌ في توجيه الأحكام، وخاصة ما يتعلّق بشؤون اللغة العربية ونحوها، إضافة إلى تحملها "مسؤولية تيسير النحو ووضعه بين أيدي المتعلمين سهلا ميسورا محببا ومرغوبا فيه، ومن أولى الإصلاحات التي شرعت فيها اللجنة ، نظرية العامل التي مالت عنها وخرجت عن كثير من أصولها اللغوية، مستبعدة العلل والقياسات، متجهة إلى المنهج الوصفي للاسترشاد لطرائقه من أجل جذب كل المسائل النحوية المضطربة التي علقت بها آثار الفلسفة والتأويل" [1].

وهكذا كانت انطلاقة اللجنة في عملها الذي أسسته من"آراء ابن مضاء فدعت إلى إلغاء متعلقات المجرورات والظروف، وإلغاء الضمائر المستترة جوازا ووجوبا، كما استفادت من آراء إبراهيم مصطفى في اختصار أبواب النحو إلى ثلاثة أبواب: باب الإسناد، وباب الإضافة، وباب التكملة، إضافة إلى إعراب الأسماء الخمسة بضمة ممدودة، وفتحة ممدودة، وكسرة ممدودة"[2].

وهذه القرارات كانت في مجملها مختصرة وشكلية، إذ أنّها لم تمس جوهر النحو ولا أصوله فبقيت أعمال اللجنة محصورة في الفصل بين النحو التعليمي و النحو العلمي، وإلغاء بعض الفروع، وتنسيق بعض الأبواب.

وما تميزت به هذه اللجنة أنّها لم تخرج عن الإطار الذي رسمته المحاولات الفرديّة السابقة لها نحو محاولات ابن مضاء القرطبي، وإبراهيم مصطفى وكانت أغلبها تتمسك بالآراء النحويّة للقدامى لاسيما الكوفيين، وبهذا تكون قد رسمت لنفسها طريقين على منهج التيسير: الأول فهم التراث فهما دقيقا، دون الخروج عنه أو المساس بجوهره، والثاني التوجه نحو التيسير والإصلاح.

---

[1] شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ص 35.

[2] المرجع نفسه، الصفحة 34 و35.

وقد قامت اللجنة الوزاريّة بتقديم جملة من الاقتراحات إلى مجمع اللغة سنة 1938م، وفي سنة 1945م، انعقد مؤتمر للمجمع تمت فيه دراسة هذه المقترحات وتوصل إلى ما يلي:[1]

– الإبقاء على التقسيم الثلاثي للكلمة.

– الاستغناء عن الإعرابي التقديري والمحلي في الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم والأسماء المبنية.

– إلغاء علامات الإعراب الأصلية والفرعية.

– الإبقاء على ألقاب الإعراب وإلغاء ألقاب البناء.

– تتألف الجملة من ركنين أساسيين أساسهما: المسند والمسند إليه خلافا للجنة التي فضلت مصطلحي الموضوع والمحمول.

إضافة إلى"أنّ متعلق الظرف والمجرور لا يقدّر دائما، وهنا تلتقي اللجنة والمجمع بابن مضاء، أما المجمع فقد أجاز بعض الأمثلة التي وقع فيها الكون العام نحو: هذا حمض يوجد في عسل الشمع"[2].

كما وافق مجمع اللجنة الوزارية أيضا على"إلغاء ضمائر الرفع المستترة مع بيان الإعراب، في (قمت) نقول صيغة الماضي للمتكلم، و(قم) صيغة أمر للمخاطب، و(أقوم) صيغة مضارع للمتكلم، ويكون الإعراب معدلا وفق ما يلي : أنا مسند إليه، و(قمت) صيغة لماضي المتكلم، و(قاموا) صيغة ماضي المتكلمين مسندا" [3].

[1] شوقي ضيف : تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ص 39.

[2] خالد بن سعود بن فارس العصيمي: القراءات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، ودار ابن خدم، بيروت، ط 1، 2003، ص82.

[3] شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، ص 41–42.

أما عمل إلغاء الضمير المستتر فلم يكن"عملا من اختلاف اللجنة وإنما محاكاة لآراء النحاة القدماء، فالكوفيون قالوا بجواز إعراب الاسم المرفوع المتقدم على فاعله، خلافا لجمهور النحاة الذي يعربونه مبتدأ"[1].

أما ابن مضاء فقد كان مذهبه يقوم على"الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة"[2].

1.3. نبذة عن أهم مجامع اللغة العربية :

1.1.3. مفهوم المجامع :

2.1.3. أهل التسمية :

يقصد بالمجمع اللغوي : "جمع من الباحثين المتخصصين للتوسع في الموضوعات التي يجيدونها، وللتداول بعمق والبحث فيها، وبهذا المعنى الحديث تستعمل لفظة مجمع اليوم وفي اللاتينيق يعرف باسم (Académie)، وانتقلت هذه التسمية للغات الأجنبية الأخرى ففي الفرنسية هو (Académie) ،وفي الإنجليزية(Academiy)، والكلمة يونانية الأصل نسبة إلى البطل اليوناني الأسطوري أكاديموس، وقد أطلقت هذه التسمية في الأصل على حديقة يونانية"[3].

3.1.3. التعريف اللغوي للمجامع :

المجمع لغة من:"جمع في قولك جَمَعْتُ الشَيْء، والجمع:المجتمعون، وهو اسم لجماعة من النّاس، وقد استعملوا ذلك في غير الناس حتى قالوا الشجر وجماعة النبات،

---

[1] جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: همع الهوامع بشرح جمع الجوامع، تح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998،ج2، ص254-255.

[2] ابن مضاء القرطبي:الردّ على النحاة، ص 90.

[3] هلال ناتوت: المجامع اللغوية العربية حديثا، مجلة آفاق الثقافة و التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، 1995، ص14.

والمجمع يكون اسما للناس، وللموضع الذي يجتمعون فيه، وفي الحديث: (ضرب بيده مجمعين عنقي و كتفي)"[1]،"أي حيث يجتمعان"[2].

4.1.3. التعريف الاصطلاحي للمجامع :

عرّفها الأستاذ صالح بلعيد بأنّها:"مؤسسات لغويّة علمية تقوم على خدمة اللغة، وبها جماعة من العلماء، تجتمع للنظر في ترقية اللغة والعلوم والآداب والفنون، ويركزون غالبا على الجانب اللغوي والعلمي، وما يجب أن تكون عليه بناء على التراث العربي والعالمي وتزويدها بالمصطلحات الحديثة مسايرة لقضايا العصر"[3].

5.1.3. مجامع اللغة العربية :

- المجمع العربي السوري.
- المجمع العلمي العراقي.
- مجمع اللغة العربية الأردني.
- اتحاد المجامع العلمية العربية.
- المجمع الجزائري للغة العربية.
- مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

2.3. مجمع اللغة العربية بالقاهرة :

تأسس مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 14 شعبان 1351هـ- الموافق ل13 ديسمبر 1932 في عهد الملك فؤاد ، وبدأ العمل فيه سنة 1934،"ونص مرسوم إنشائه الصادر عام

[1] القاضي عياض المالكي: مشارق الأنوار على صحاح الآثار، نشر المكتبة العتيقة ودار التراث، ج 1، ص153.

[2] ابن منظور: لسان العرب، ج8، ص697 (مادة جمع).

[3] صالح بلعيد: مقالات لغوية، دار هومة للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2004، ص 79.

1932، على أن يتكون المجمع من 20 عضوا من العلماء المعروفين بتعمقهم في اللغة العربية أو ببحوثهم في فقهها و لهجاتها دون تعقيد بالجنسية، وبذلك اصطبغ مجمع القاهرة في نشأته بصفة عالمية على غرار الأكاديمية الفرنسية، فضم أعضاء مصريين من أشقائهم العرب ومن المستعربين، وأجاز المرسوم اختيار أعضاء فخريين ومراسلين"[1].

"وفي اليوم الثلاثين يناير سنة 1934م، انعقدت أول جلسة لأعضاء المجمع مستهلين بذلك دورتهم المجمعية الأولى حين أخذوا في وضع لائحته، وتكوين لجانه، واستكمال أجهزته الفنية و الإدارية، وكل ما يهيئ للمجمع أداء رسالته المبتغاة، ومن ذلك وضع ثلاثة وعشرين قرارًا في مقدمتها: قرار الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم، وهو قرار كان له أبعد الأثر في تذليل عقبة كبيرة في وضع المصطلحات العلمية وشمل ذلك أيضا قرارات في التعريف، والألفاظ المولّدة، وفي التصريف، حتى يمكّن العربية من أن تصبح مرنة في التعبير عن لغة العلم والمعرفة والحياة، وسرعان ما أخذت لجانه الأولى تضع عشرات الأسماء لمصطلحات علميّة وفنيّة، وأيضا لمسميات حديثة في شؤون الحياة والحضارة"[2].

"ومضى المجمع في أعماله اللغوية والأدبية والعلمية، وأخذ ينمو نموّا مطّردا بفضل أعضائه الذين أسّسوه ومن خلفوه، وواصل المجمع دوراته ومنجزاته في مختلف المجالات بأعضائه وخبراته ومحرّريه في لجانه ومجلسه ومؤتمره، وقد عدّل قانون المجمع أكثر من مرّة ليتواءم مع مقتضيات التطور،وزيد عدد أعضائه إلى أن حل شهر مارس سنة 1982م، حين صدر قانون بإعادة تنظيم مجمع اللغة العربية نصّ على أنّ مجمع اللغة العربية هيئة مستقلة ذات شخصيّة اعتبارية لها استقلال مالي وإداري، ومقرها مدينة القاهرة، وحدد أغراضه ووسائله التي جاءت في مرسوم إنشائه، وله مجلس، ومؤتمر ومكتب،ويتألف مجلسه من أربعين عضوا في الأكثر من المصريين، ويتألف مؤتمره من أعضاء المجلس وعدد هم لا

[1] محمود محفوظ: مجمع اللغة العربية موجز عن تاريخه وانجازاته(1932–2007)، ط 3، ص 6

[2] المرجع نفسه، الصفحة7.

يتجاوز العشرين من غير المصريين، وذكر ما يجب توافره من شروط في عضو المجمع من حيث انتماءاته ومكانته اللغويّة والأدبية والعلمية، وكذلك في طريقه انتخابه، وحددّ القانون كذلك أن للمجمع رئيسا ونائب رئيس وأمينا عاما ويختارهم مجلسه من بين المرشحين من أعضائه واختصاصاتهم، وكذلك اختصاصات مجلس المجمع ومكتبه ولجانه وخبرائه ومحرّريه"[1].

1.2.3. لجان المجمع :

تألفت بعض لجان المجمع في دوراته الأولى، وبدأت تعمل وتنشط، ثم أخذت تنمو وتتكاثر مع اتساع آفاق العلوم والآداب والفنون والحضارة واللغة في شتى مناحيها وتخصصاتها وقد بلغت هذه اللجان ثلاثا وثلاثين لجنة منها:

- لجنة المجمع الكبير.
- لجنة أصول اللغة.
- لجنة الألفاظ والأساليب.
- لجنة اللهجات والبحوث اللغوية.
- لجنة تسيير الكتابة العربية.

3.3. جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة :

سعى مجمع اللغة العربية بالقاهرة جاهدا إلى ضرورة تيسير تعليم النحو العربي، وذلك مسايرة لمتطلبات العصر ومستجداته، يقول الدكتور إبراهيم مدكور (رئيس المجمع) في جهود أعضائه في هذا المجال:" برهنوا على حيويّة العربية ومرونتها وقدرتها على مواجهة متطلبات العلم والتكنولوجيا، فأجازوا الاشتقاق من الجامد وكان ممنوعا، وتوسعوا في

[1] محمود حافظ: مجمع اللغة العربية موجز عن تاريخه وانجازاته، ص 8.

المصدر الصناعي، واستحدثوا صيغا للدلالة على الآلة، وأقرّوا ألفاظا واستعمالات حديثة كنّا نتردد بالأمس قبولها"[1].

وكان هذا مسايرة لمستجدات العصر وتماشيا مع تطوّر اللغة العربية، والازدهار التكنولوجي الحديث، بمعنى تيسير النحو يكون وفقا لمتطلبات متعلم اللغة من عصر لآخر، ولهذا "عالج المجمع المصري قضية تيسير تعليم النحو، وركّز جهوده على تدريس النحو التربوي يكون وظيفيا، ولحل أزمة التعليم المدرسي للغة العربية، حيث قام بتأليف لجنة في المجمع لوضع كتاب في النحو والصرف، كما أقر مؤتمر تيسير تعليم النحو في دورته الثالثة والأربعين الإبقاء على باب كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، ووضع باب ظنّ وأعلم وأرى، وباب الفعل المتعدي، والإبقاء عل ى باب (ما، ولا، و لات) العاملات عمل ليس، وباب التنازع والاشتغال والتمييز، والتحذير، والإغراء، والترخيم، والاستغاثة، والندبة، وإلغاء الإعرابيين التقديري والمحلي، والاستغناء عن ألقاب البناء، والاكتفاء بألقاب الإعراب، والعلامات الأصلية والفرعيّة للإعراب والاستثناء وأدوات الشرط، ولاسيما، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والحال، وكم الخبريّة، والاستفهامية"[2].

كما أقر المجمع أيضا: "بمبدأ القياس لمواكبة كل ما هو جديد، ولوضع أسماء عربيّة لمسميات لم يرد لها اسم من قبل في المسموع عند العرب ومن ذلك مثلا إقراره للفظة (صوت)، أي أبان عن رأيه وهي مأخوذة من صوّت أي أصدر صوتا، وكذلك الفعل (سلّط) فكان في القديم يستخدم للدلالة على إطلاق السلطان والقدرة، وأما في الحديث فقد أطلقت على إطلاق شحنة كهربائية وهي دلالة مستحدثة لما كان موجودا قديما، كما أجاز القياس على أوزان أخرى مثل: فعّل وفاعل وغيرها"[3].

[1] عدنان الخطيب: العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية، دار الفكر، دمشق، د ط، 1986، ص 12.

[2] صالح بلعيد: مقالات لغوية، ص 187.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وعليه فالقرارات التي جاء بها المجمع المصري هي فعلا قرارات تهدف إلى التيسير والتبسيط، وتعمل على تقريب مادة النحو من المتعلّم العربي، إلاّ أنّ الإشكال يطرح نفسه حول تحديد أسباب نفور الدارسين والمتعلمين من مادة النحو، وهذا ما لم يفلح فيه المجمع أيضا ويبقى الإشكال مطروحا رغم التسهيلات التي تقدمها المجامع، وهذا ما يؤكده صالح بلعيد، إذ وضع بعض النقاط التي أخلّت بالأداء العلمي لمهام هذا المجمع ، وهي: [1]

– الإسراف و التساهل في كثير من النقاط و القضايا النحويّة.

– أخذ القواعد النحوية واللغوية فقط من القرآن، واستبعاد ما دون ذلك.

– إهمال المجمع للغات الوظيفية كلغة الشارع والحقل والورشة والحرف، ولغة الصحافة وغيرها بالإضافة إلى أنّ هذه الاقتراحات و القرارات لم تطبق على أرضية الميدان، لكي يعرف مدى نجاعتها أو فشلها، كما نجد أيضا مجامع أخرى اهتمت بالموضوع مثل: المجمع العلمي العراقي، والمجمع السوري، والمجمع الأردني...الخ.

4. التجديد :

مصطلح التجديد هو مصدر للفعل(جدّد)، وهي كلمة لها دلالات عدّة من الناحية اللغوية فجاء في تاج العروس:" الجِدّة بالكسر ضدّ البلى، قال أبو علي وغيره، جدّ الثوب، والشيء يجدّ بالكسر، فهو جديد.والجمع أَجِدَّة، وجُدُدٌ، وجُدَدٌ، وأَجدّه أي الثوب، وجَدَّ دَهُ واسْتَجَدَّهُ، صَيَّرَهُ، أو لَبِسَهُ جَدِيدًا فَتَجَّدَدَ"[2].

" والجديد ما لا عهد لك به ولذلك وصف الموت بالجديد" [3].

[1] صالح بلعيد: مقالات لغوية، ص 195 و197.

[2] محمد مرتضي الحسيني الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تح : عبد السلام محمد هارون، ، ص 478، ج7 مادة جدّد.

[3] ابن منظور: لسان العرب، ج 8، ص 563، مادة جدّد.

وفي المصباح :" جدّ الشيء يجدّ بالكسر جدّة، فهو جديد، وهو خلاف القديم، وجدّد فلان الأمر واستجدّه إذا أحدثه، فتجدّد، وقد يستعمل استجدّ لازما" [1].

5. الأصالة و المعاصرة :

نقصد بهما المحافظة و التجديد في النحو العربي، فالمحافظة تقتصر على الحذف والاختصار والتغييرات الشكلية، وإعادة ترتيب الأبواب وتقريب ما أشكل منه دون المساس بجوهر النحو بمعنى أنّ التغيير يطرأ على الشكل دون المضمون ، أمّا المعاصرة فنقصد بها التجديد" والذي يقصد به البحث عن شيء جديد لم يسبق له الوجود وهذا غير ممكن لأنّنا لا نستطيع هدم التراث النحوي الذي تركه لنا علماؤنا الفطاحل ونأتي بغيره، لأن ذلك يسيء إلى اللغة العربية وأصولها"[2].

لهذا فقد رأى الباحثون أنّ التجديد اللغوي موضوع شامل يحيط بكل مظاهر اللغة ومستوياتها، فهو" لا يقتصر على فن دون فن، بل يحاول النصوص بكل علوم العربية وعلى هذا فموضوع التجديد أشمل من موضوع التيسير ، وهذا الأخير يتناول المادة اللغوية نفسها، أما التجديد فينصرف إلى المادة والطريقة معا" [3]، دون المساس بجوهر المادة وأساسها، بل بمسايرة الطرق الحديثة في التبليغ والتعليم.

فقد أجمع أصحاب التيسير النحوي على أنّه : "محاولة تقريب النحو للناشئة ولغير المتخصصين من المثقفين، أو محاولة النظر في القواعد النحويّة القديمة وطرحها بأسلوب علمي رصين في ضوء التراث أو تقديم النحو مبرءا من العلل والتفرعات والتأويلات السهل المتناول قريب المأخذ من أذهان المتعلمين، باستخدام مناهج وطرائق تربويّة مختلفا"[4].

---

[1] أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري: المصباح المنير، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2008، ص 63، مادة جدّد.

[2] حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 1996، ص 170.

[3] عبد المجيد عيساني: النحو العربي بين الأصالة والمعاصرة، دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1، 2008، ص 14

[4] حسن منديل حسن العكيلي: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، ض 87.

فكتاب الإعراب الميسّر لمحمد علي أبي العباس هو من بين الكتب الميسّرة والمبسّطة التي يحاول من خلالها تقريب النحو للنّاشئة، فقوله بالإعراب الميسّر يعني به النحو بصفة عامة، أما قوله – دراسة في القواعد والمعاني والإعراب – فيقصد بهذه الأخيرة الإعراب بصفة خاصة، حيث أن مدلول الأولى أعمّ من الثانية وهذه الدراسة تجمع بين الأصالة والمعاصرة حيث حاول فيها المزج بين القديم والحديث فلا يقتصر التيسير على الحديث فقط، فأغلب ما احتوى عليه كتب النحاة هو ميسّر، وهذه المعاصرة ستكون وفق قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

III. تحليل شكل الكتاب :

الإعراب الميسّر دراسة في القواعد والمعاني والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة وفق قرارات مجمع اللغة العربية لصاحبه محمد علي أبي العبّاس، كتاب يهدف إلى تقديم القواعد النحويّة بصورة مبسطة وميسّرة للطلاب والناشئة، بعد ما آل إليه هؤلاء الطلاب ودارسو اللغة العربية من ضعف وتعثر في الضبط والإعراب، فمن لا يملك لغة سليمة لا يمكنه التعبير بفصاحة.

وقد صدر هذا الكتاب بدار الطلائع للنشر والتوزيع عام 1992م بالقاهرة في مجلد واحد متوسط الحجم، يبلغ عدد صفحاته 192 صفحة، بدون خاتمة.

أمّا عن الغلاف الخارجي فهو بلون الأخضر الفاتح كتب أعلاه الإعراب الميسّر بخط سميك بني اللون، وبعده كتب: دراسة في القواعد والمعاني والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة ، بخط أقل حجم وبلون أزرق، وكتب بين قوسين بلون أحمر (وفق قرارات مجمع اللغة العربية)، يليه الإعداد بلون أسود، وفي الأسفل إلى اليسار محتوى الكتاب من دار النشر مع تغيّر نوع الخط.

بعد الغلاف الخارجي تأتي الأبواب و الفصول بعد إهداء قصير.

بدأ المؤلف كتابه بتقديم تحدث فيه عن الهدف السامي من تأليفه لهذا الكتاب هو إعطاء صورة مبسطة وميسّرة في القواعد.

ثم المدخل : تحدث فيه عن الإعراب بين المعنى والمبنى، أي تحدث فيه عن الإعراب من حيث الجانب التركيبي، كما لم يغفل الجانب الدلالي لهذه الصورة التركيبية، كما احتوى الكتاب على خمسة أبواب عنونها كالآتي:

– **الباب الأول** : تناول فيه الجملة وقضاياها الإعرابية، عالج فيها الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

تناول في الجملة الاسمية : المبتدأ والخبر، النواسخ وأحكامها الإعرابية، أفعال المقاربة والرجاء والشروع، الأحرف المشبهة بالفعل، ظنّ وأخواتها، وأقسام هذه الأفعال، الأفعال المتعدية لمفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر.

أمّا الجملة الفعليّة فتناول فيها: الفعل وأحكامه، الفاعل، نائب الفاعل، الاشتغال، التنازع.

– الباب الثاني : جاء في متعلقات الجملة وتوابعها، تحدث فيها عن المفاعيل (المفعول به، المفعول المطلق، المفعول له، المفعول معه)، الحال، التمييز، العدد، الممنوع من الصرف، النعت، التوكيد بقسميه، العطف بقسميه، البدل.

– **الباب الثالث:** عنونه بأساليب نحويّة وأحكامها الإعرابية.

تناول فيه : الاستثناء عند النحاة، الشرط، الاستفهام، القسم، المدح والذّم، التعجب، الإغراء والتحذير، الاختصاص، النداء.

– **الباب الرابع** : حروف وكلمات لها معان وأوجه استعمال، تحدث في هذا الباب عن كيفية إعراب بعض الحروف والكلمات.

– **أمّا الباب الخامس:** فكان وقفات في إعراب الآيات، أين تناول فيها المؤلف إعراب بعض آيات القرآن الكريم.

وختم كتابه هذا بقائمة المصادر والمراجع، التي لم يتعدّ عددها أحد عشرة مرجع ا، كما افتقد هذا الكتاب إلى خاتمة.

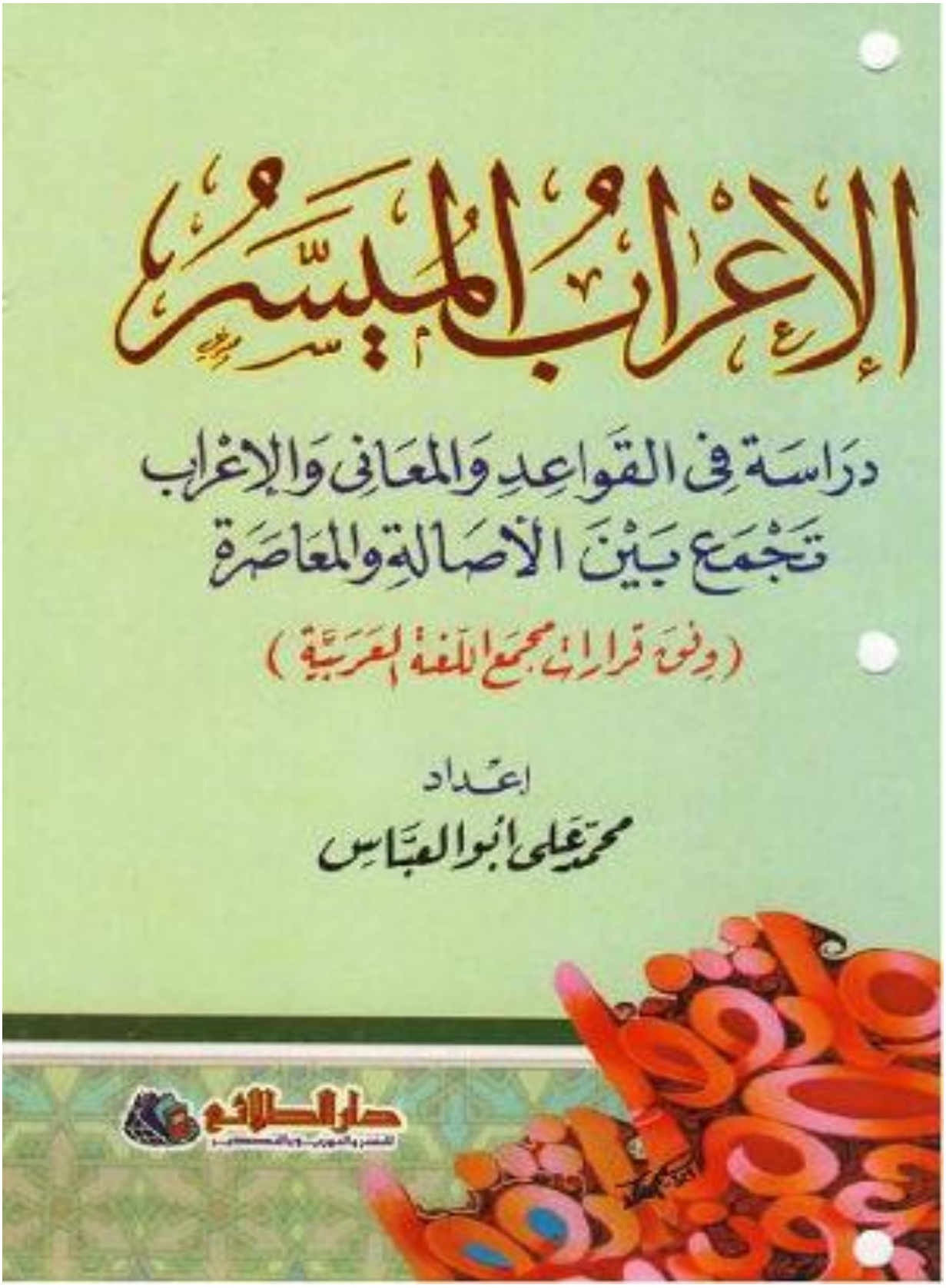

الفصل الثاني

دراسة محتوى الكتاب

الفصل الثاني : دراسة بعض محتويات الكتاب

إهتمّ الباحثون العرب بالإعراب اهتماما كبيرا قديما وحديثا، فكان الإعراب مجالا مفتوحا للدرس النحوي والصرفي، ولكل باحث زاوية يبحث في الإعراب من خلالها، فمنه من درسه من حيث العلامات كونها أصلية أم فرعية، ومنه من درسه من حيث النوع والتغير، فكان اللفظي والتقديري والمحلي، واختلفت هذه الدراسة من حيث القديم والحديث، ومنهم من جاء بدراسة تبسيطية، وهي ما جاء بها بعض المعاصرين، أو بالأصح ما تقدمت بها مجامع اللغة العربية التي كان لها الفضل الكبير في ذلك ومن هذه الدراسات نذكر:

I. علامات الإعراب :

آتفق النحاة على أن الإعراب : هو تغير العلامة في آخر اللفظ وذلك بسبب تغير العوامل الداخلة عليه، وهذه العلامة إمّا تكون أصلية، وإما أن تكون فرعية.

"فالعلامات الأصول أربعة : الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم".[1]نحو :

جاءَ محمدٌ، رأيتُ محمدًا، ومررتُ بمحمد، لم يقمْ.

فالمثال الأول والثاني : وهو الرفع والنصب وتشترك فيه الأسماء والأفعال، والمثال الثالث وهو الجرَ وتختص به الأسماء فقط. في حين أن المثال الرابع وهو الجزم وهو يختص بالأفعال فقط، وأما ما ينوب عنها من العلامات– العلامات الأصول – فقد عرفت بعلامات الإعراب الفرعية وهي التي تنوب فيها الحركة عن الحركة وتكون في باب جمع المؤنث السالم وما ألحق به، وباب الممنوع من الصرف، أو الحركة عن الحرف وتتمثل هذه الأخيرة

[1] أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى، م السعادة، مصر، ط11، 163 ص 45.

في" الأسماء الستة وهي أبٌ، أخُ، حم، هن، وفو وذو، فهذه ترفع بالواو نحو : جاءَ أبُو زَيْدٍ"[1]، فالواو هنا نائبة عن الضمة.

"والمثنى كـ (الزيدان) فيرفع بالألف، وجمع المذكر السالم ك ـ (الزيدون)، فيرفع بالواو"[2].

وثبوت النون من الأفعال الخمسة، هذا فيما ينوب عن الضمة، حيث نجد الألف في المثنى والواو في جمع المذكر السالم والأسماء الستة، وثبوت النون في الأفعال الخمسة، أما ما ينوب عن الفتحة والكسرة والسكون فهي كما يلي:[3]

1. ما ينوب عن الفتحة :

– الكسرة فيما جمع بألف وتاء مزيدتين نحو قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الله السَّمَوَاتِ﴾[4]، فالسموات هنا منصوبة بالكسرة نيابة عن الفتحة.

– الياء في المثنى وجمع المذكر السالم نحو : مُسْلِمَيْن، مُسْلِمينَ.

– الألف في الأسماء الستة نحو : رأيتُ أبَا زَيْدٍ.

– حذف النون في الأفعال الخمسة : لنْ تفعلوا.

[1] بهاء الدين عبد الله بن عقيل العكيلي المصري الهمذاني : شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، تح وشرح ابن عقيل، دار مصر للطباعة والنشر، ط20،1980، ج1، ص144.

[2] ابن هشام الأنصاري : شرح قطر الندى وبل الصدى، ص48.

[3] صبيح التميمي : هداية السالك إلى ألفية ابن مالك،دار الهداية، قسنطينة، الجزائر، ط2، 1990، ص 74.

[4] العنكبوت/54 .

2. ما ينوب عن الكسرة :

– الفتحة في الاسم الذي لا ينون"الممنوع من الصرف نحو : مررتُ بفاطمةَ وقوله تعالى : ﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾[1].

– الياء في المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الستة نحو: مَرَرْت بأبيه.

3. ما ينوب عن السكون :

– حذف حرف العلة في الفعل المعتل الآخر نحو : لم يَمْحُ.

– حذف النون في الأفعال الخمسة كقولك : لم تفعلوا.

وقد وافق هذا التقسيم (تقسيم العلامة الإعرابية إلى أصلية وفرعية) معظم النحاة القدامى، كما اهتم بهذا أيضا بعض الدارسين المعاصرين، فذهبوا إلى دراسة أنواع العلامات الإعرابية وتقسيمها إلى أصلية وفرعية، فكانوا بذلك معيدين نفس تقسيم القدامى لها في جعل الأصلية هي الضمة والفتحة والكسرة والسكون، والفرعية الألف والواو وثبوت النون، والكسرة والفتحة وحذف النون، وهناك أيضا ما درسها دون التلفظ بأصلية أو فرعية بمعنى أن يذكر العلامات الظاهرة ثم ما ينوب عنها دون ذكر الأصلي والفرعي منها، لأنهم رأو أن معرفة الأصلي والفرعي يجعل النحوي في خلط واضطراب خاصة في "شرح العلامات الفرعية التي كانوا يتعسفون في تخريجها، فيجعلونها أصولا قائمة بذاتها، ولا ينصوا على أنها علامات فرعية، وفي هذا ما فيه إثقال على الدارس من جهة والابتعاد عن فهم معاني الإعراب من جهة أخرى"[2] .

وهذا ما تقدم به شوقي ضيف في مذكرته في موضوع "العلامات الأصلية والعلامات الفرعية" والتي أشار فيها "إلى أن لجنة المعارف رأت ألا داع لهذه النيابة وجعلت كلا في موضعه أصلا، وعلى هذا فجمع المؤنث السالم مثلا منصوب بالكسرة، والأسماء الخمسة

[1] آل عمران /84.

[2] أحمد عبد الستار الجواري : نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، م العلمي العراقي، دط، 1974، ص71.

مرفوعة بالواو"[1]، "وقد جاء قرار المجمع موافقا لهذا الرأي ونصه : يستغني عن الصيغ المألوفة في الدلالة على العلامات التي تنوب عن الحركة الأصلية، ففي نحو : (جاء الزَيْدَان) يقال : "الزيدان" مسند إليه مرفوع بالألف، وفي "جاء أبوك"مسند إليه مرفوع بالواو، وفي "مررت بأحمدَ"مجرور بالفتحة وهكذا.

وكان قرار اتحاد المجامع العربية هو: اعتبار علامات الإعراب أصلية دون تمييز بين أصلي وفرعي .... وانتهت اللجنة إلى قرار وافق عليه المجلس ونصه:يرى المجمع توحيد أسماء علامات الإعراب الأصلية والفرعية بتسميتها علامات إعراب" [2].

فمن خلال ما تقدم نلاحظ أن قرار المجمع كانت غايته التيسير والتبسيط ومسايرة النحوي على فهم علامات الإعراب دون تكليفه.

[1] محمد علي أبو العباس : الإعراب الميسر، دراسة في القواعد والمعاني والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة وفق قرارات مجمع اللغة العربية، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ص11.

[2] المرجع نفسه، ص12.

II. الإعراب المحلي والتقديري :

كما اختلفت تعاريف الإعراب وعلاماته، اختلفت أنواعه وتقسيماته، فمنهم من يجعله ظاهرا أو مقدرا "فالظاهر كالذي في آخر "زيد" في قولك "جاء زيدٌ"، و "رأيتُ زيدًا"، "ومررت بزيدٍ"، والمقدر كالذي في آخر الفتى في قولك"جاء الفتى"، "ورأيت الفتى"، "ومررت بالفتى" فإنك تقدر الضمة في الأول ، والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث لتعذر الحركة فيها، وذلك المقدر هو الإعراب" [1]، بمعنى أن الإعراب نوعان : ظاهر؛ وهو ما تظهر آخره العلامة الإعرابية، أما المقدر؛ فهو مالا تظهر آخره العلامة الإعرابية، وإنما نقدرها.

ومنهم من يجعله ثلاثة أقسام : لفظي وتقديري و محلي.

فاللفظي : وهو الظاهر، ويكون في الكلمات المعربة غير معتلة الآخر نحو : يكرمُ الأستاذُ المجتهدَ، أو هو : "مالا يمنع من النطق به مانعٌ نحو : "جاء سليمٌ"، وقابلت سليماً"، "وأخذت من سليمٍ".[2]

أما التقديري هو"ما يمنع من التلفظ به مانع أو تعذر . أو استثقال أو مناسبة نحو: يدعو الفتى والقاضي وغلامي – فكلها مرفوعة بضمة مقدرة لا تظهر على أواخر هذه الكلمات لتعذرها في "الفتى"، وثقلها في "يدعو"، وفي "القاضي"، ولأجل مناسبة ياء المتكلم في غلامي"[3].

أما المحلي : فهو "تغير اعتباري بسبب العامل، فلا يكون ظاهرا ولا مقدرا"[4].

"وهو ما يقع في المبنيات الطارئ عليها البناء نحو: جاء (هذا)، فاسم الإشارة، مبني على السكون في محل رفع لأنه فاعل"[5].

---

[1] ابن هشام الأنصاري : شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص 45.

[2] أحمد الهاشمي : القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 27.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] مصطفى الغلاييني : جامع الدروس العربية، ج1، ص27.

[5] أحمد الهاشمي : القواعد الأساسية للغة العربية، ص 27.

وهذا التقسيم الأخير سار عليه جملة من النحاة واللغويين فنجده مثلا، في كتاب جامع الدروس العربية للغلاييني، وفي القواعد الأساسية للغة العربية لأحمد الهاشمي، ودراسات في الإعراب لعبد الهادي الفضلي وغيرهم.

من خلال ما تقدم نلاحظ أن النحاة أنفسهم اختلفوا في تقسيم أنواع الإعراب، كلا حسب منهجه وطريقة تقديمه للمادة، فمنهم من جعله لفظ يّا وتقديريّا. أو ظاهريّا وتقديريّا ومنهم من جعله لفظيّا وتقديريّا وأضاف له المحلي، وهو ما يكون في الأسماء المبنية التي لا يطرأ عليها التغير سواء أكانت مرفوعة أو منصوبة، أو مجرورة كأسماء الإشارة إلا أن هذه الاختلافات يمكن القول أنها اختلافات ظاهرية فقط لا تمس الجوهر، وبعبارة أخرى هي اختلافات في المصطلحات فقط، كقولهم اللفظي، وهو نفسه الظاهري أو الملفوظ أو ما يمنع من النطق به مانع فكلها مفاهيم تدل على مصطلح واحد.

أما اختلافهم فكان بارزا في الإعراب المحلي فهناك من أضافه إلى الاعرابين السابقين، وهناك من استغنى عنه واكتفى باللفظي والتقديري فقط. وهذه الاختلافات إن دلّت على شيء إنما تدل على حرص النحاة واللغويين على محاولة تقريب المعنى إلى الدارس ومحاولة تبسيط النحو له وتقريبه منه لمحو الضعف الذي يعاني منه أغلب دارسي النحو. ولعل هذا راجع إلى كثرة الكتب وشروحها كلا حسب طريقته الخاصة ومدرسته التي ينتمي إليها ،وهذا ما يوقع الدارس في الخلط والاضطراب.

إلا أن دارسي النحو المتأخرين تفطنوا لهذا وأرادوا معالجته، وذلك إما بإلغائه أو بتركه وعدم تكليف الدارس بالشرح والتبرير لخفائه (خفاء الإعراب).

حيث نجد تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها وبعد دعوته إلى إلغاء العامل، نجده أيضا يدعو إلى طرح الاعرابين التقديري والمحلي. وهو اقتراح شوقي ضيف أيضا في هذا الشأن ، حيث دعا إلى إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي من أجل تيسير قواعد النحو والصرف، وذلك من خلال : "الاستغناء عن الصيغ المألوفة في إعراب المبنيات، وفي

إعراب الإعراب الذي تقدر عليه الحركات، فيقال في إعراب "مَنْ" في نحو:"جاءَ منْ أكرمني"،

من : اسم موصول مبني مسند إليه محله الرفع، ونحو: "جاء الفتى والقاضي ": اسمان مسند إليهما محلهما الرفع "[1].

أما المجمع العلمي العراقي ، فقد قال: بالإبقاء على الاعرابين التقديري والمحلي، ثم أشار إلى التوصية التي أصدرها اتحاد المجامع اللغوية الذي انعقد في الجزائر سنة (1976) والتي كانت موافقة لقرار مجمع اللغة بدمشق.

وترى اللجنة أن ما انتهى إليه اتحاد المجامع العربية من الإبقاء على الإعراب التقديري والمحلي دون تعليل أي "دون تكليف التلاميذ تعليل خفاء الإعراب، فيه تيسير في تعليم النحو العربي ففي نحو: جاء القاضي،يقال القاضي؛ مرفوع بضمة مقدرة، وفي نحو: (جاء من سافر) يقال : من : فاعل مبني محله الرفع، وفي نحو : (محمد يحضر)، بحضر جملة فعلية خبر."[2]

من كل ما تقدم نخلص إلى أن هدف المجامع العربية وهو السعي إلى تيسير تعليم النحو العربي، وذلك بعدم تكليف التلاميذ بشرح وتعليل ما خفي من الإعراب.

[1] محمد علي أبو العباس : الإعراب الميسر، ص12.

[2] المرجع نفسه، الصفحة 12 و13.

III. الفعل المضارع المنصوب بأن المضمرة:

الفعل المضارع وهو ما دل على حدث في الزمن الحاضر أو المستقبل،ومن علاماته النصب والجزم وهذا إذا تقدمته إحدى النواصب أو الجوازم. وعليه فالفعل المضارع ينصب إذا تقدمته إحدى النواصب، وهي:(أن، لن، كي) وهي تنصب الفعل المضارع بعدها ويعرب فعل مضارع منصوب ب"أن"، أو ب"لن"، أو ب"كي".

إلا أن الأداة الناصبة "أن" اختصت عن غيرها من النواصب بكونها تنصب ظاهرة أو مضمرة وإضمارها يكون إما جائزا، وإما واجبا وهو كما يلي :[1]

1. إضمارها جوازا يكون في موضعين:

الأول: بعد لام التعليل، وتسمى لام كي نحو: تُبْ لِيَغْفِرَ الله لك، انتبه لتفهَمَ الدرْسَ.

الثاني: بعد عاطف على اسم صريح نحو: أرضى بالفرار وأسلم.

أما وجوبا فيكون في خمسة مواضع:

1. بعد كي : إذا تجردت من اللام لفظا وتقديرا نحو:سَلْنِي كي أجيبك.
2. بعد حتى: إذا كانت حرف جر بمعنى(إلى) أو(لام التعليل) نحو: اجتهد حتى تنجح، صُمْ حتى تغيبَ الشمس.
3. بعد لام الجحود: وهي لام يؤتى بها لتأكيد النفي بعد كان الناقصة المنفية بما أو يكون ناقصة المنفية بلم نحو: ما كان الله ليظلمهم ،ولم يكن ليغفر لهم.
4. بعد فاء السببية. وواو المعية:الواقعتين في جواب نفي أو طلب نحو:"لَمْ تَرْحَمْ فَتُرْحَمّ"و "لا أكرمك وتهينُني" في جواب النفي، ونحو:"هل تَرْحم فترحم"، وزرني وأكرمك"في جواب الطلب.
5. بعد أو العاطفة: إذا كانت تصلح مكانها "إلا" الاستثنائية، أو إلى الإنتهائية نحو: اضرب المذنب أو يتوبَ أي : إلا أن يتوب، أو: إلى أن يتوُبَ.

[1] أحمد الهاشمي : القواعد الأساسية للغة العربية، ص من 383 إلى 341.

بمعنى أن : "أن تنصب الفعل المضارع وهي مضمرة ويكون هذا بعد لام التعليل ولام الجحود وحتى وهي حروف الجر،وبعد فاء السببية وواو المعية، وأو التي بمعنى "إلى"أو "إلا" وهي حروف عطف.ويعرب:فعل مضارع مرفوع بأن المضمرة بعد "كي"، أو "حتى" أو "لام الجحود"أو فاء السببية " أو "واو المعية".

إلا أن هذا الإعراب كان شاقا على التلاميذ بل إن أغلبهم أحيانا لا ينتبه إلى أن الفعل منصوب بأن المضمرة، خاصة وأن هذه الأخيرة غير ظاهرة، ولابد من تقديرها، ولهذا كان عمل المتأخرين تيسير هذه القواعد من خلال الاستغناء عن هذه التقديرات، والتي طالما كانت نقطة ضعف بعض التلاميذ والمتعلمين.

"وقد اعتمد الدكتور شوقي ضيف في ذلك على رأي ابن مضاء ،وعلى نقل الكوفيين من أنهم جعلوا الفعل المضارع منصوبا بعد اللام وكي، وحتى، وأما بعد فاء السببية، وواو المعية فجعلوه منصوبا على الخلاف."[1]

أما ابن مضاء فيرى أن"فاء السببية، وواو المعية التي ينصب بعدها المضارع "بأن" محذوفة ليدل على ما وصلت إليه نظرية العامل من تعسف في التقدير والتأويل،إذ نرى النحاة يقدرون المضارع منصوبا بعامل محذوف وجوبا، وهو"أن"."[2] ومعنى ابن مضاء أن العرب حين كانت تنصب الفعل المضارع بعد الفاء وواو المعية لم تكن تنصبه بعامل أو من أجل عامل، وإنما كانت تنصبه للدلالة على المعنى، وهذا ما "يدل به ابن مضاء على نظريته وهي أن حركات الإعراب لا تأتي على عوامل محذوفة، وإنما تأتي للدلالة على معان في نفس المتكلم."[3]

[1] محمد علي أبو العباس : الإعراب الميسر، ص13.

[2] ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة، ص 33.

[3] المرجع نفسه، الصفحة 32 و33.

أما قرار مجمع اللغة العربية فكانت كالعادة تدعو إلى التيسير والتبسيط قدر الإمكان، وكان قرار المجامع هو "أن" ما ينصب بأن المضمرة وجوبا يقال: أنه منصوب بعد الأدوات الظاهرة"[1]، أي دون تقدير، وهذا ما انتهت إليه اللجنة بعد دراستها للموضوع.

أما رأي المؤلف محمد علي أبو العباس فكان كغيره من الذين يدعون إلى العمل على تيسير النحو وذلك بالاستغناء عن التقدير للعوامل المحذوفة، وكذلك كثرة العلل والأقيسة التي تكلف التلميذ، ولذا لابد من تيسير هذه القواعد النحوية ، وفي ذلك يقول : "وإن كانت القواعد وسيلة إلى الضبط فليكن الاهتمام بالهدف مع سهولة الوسائل الموصلة إليه، ونأمل في المجامع اللغوية أن تخطو خطوة أخرى في تيسير القواعد النحوية" [2].

[1] محمد علي أبو العباس : الإعراب الميسر، ص13.

[2] المرجع نفسه، ص 13،14.

مخطط : الأدوات الناصبة للفعل المضارع:

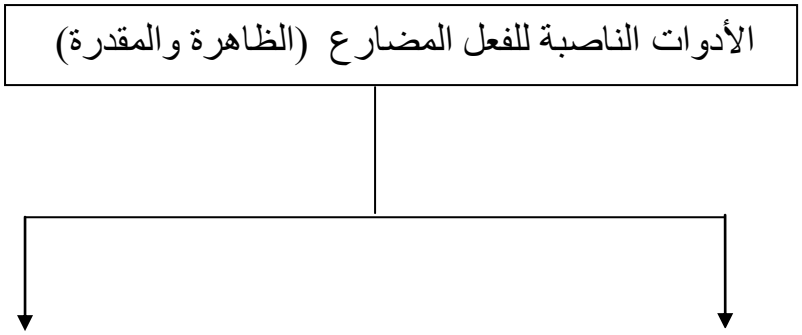

الأدوات الظاهرة:	الأدوات المقدرة:
. أن	. لام التعليل
لن	. لام الجحود
. كي	. فاء السببية
الفعل المضارع بعدها يعرب فعل مضارع منصوب بتلك الأدوات (أن ،لن، كي ،حتى).	. واو المعية أو التي بمعنى (إلى أو إلاّ) الفعل المضارع بعدها يعرب فعل مضارع منصوب بتلك الأدوات ولا داعي للتقدير.

من خلال ما تقدم نخلص إلى أن تيسير النحو لدى المحدثين ولدى المجامع اللغوية يعتمد على ما هو ظاهري للفعل المضارع دون تأول وتكلف، المحدثون ومجامع اللغة العربية فيما ذهبوا إليه هو انتصار لابن مضاء القرطبي وللمذهب الكوفي خاصة.

IV. كان وأخواتها:

تدخل كان وأخواتها على المبتدأ والخبر فترفع الأول ويسمى اسمها وتنصب الثاني ويسمى خبرها نحو: كان الجوُ ممطراً.

"وتسمى كان وأخواتها أفعالا ناقصة لأنها لا تكتفي بمرفوعها بل تحتاج إلى خبر منصوب ليتم معنى الجملة،كما تسمى ناسخة، لأنها تنسخ حكم الخبر فتجعله منصوبا بعد أن كان مرفوعا"[1]، "وقد تأتي كان وأخواتها تامة.فتكتفي بمرفوعها على أنه فاعل، ولا تحتاج إلى خبر"[2]، يقول الأشموني : "إذا قلت (كان زيدٌ قائما) جاز أن تكون كان ناقصة فقائما خبرها وجاز أن تكون تامة، فيكون حالا من فاعلها،وإذا قلت (كان زيدٌ أخاك) وجبت أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة"[3].

وهذه التعريفات هي الأشمل والأهم في كتب النحو إلا أن هناك من يرى أنّ الفعل في باب كان وأخواتها هو فعل لازم كغيره من الأفعال اللازمة، والاسم المرفوع الذي يأتي بعده فاعل والاسم المنصوب حالا وهذا ما قالت به المدرسة الكوفية.

ونرى أن شوقي ضيف في كتابه تجديد النحو من مؤيدي هذا الرأي حيث يرى أن"إعراب كان وأخواتها الذي ذكرناه يعد خللا كبيرا دخل الجملة الفعلية، ويرفض هذا الإعراب، ويرى أن الخروج من هذا الخلل سهل غاية السهولة بفضل مدرسة النحو الكوفية، فإن الفعل عندها في باب كان وأخواتها فعل لازم مثل غيره من الأفعال اللازمة التي لا تكاد تحصى في العربية والاسم المرفوع بعدها في مثل(كان محمدٌ مسافراً) فاعل مرفوع، والاسم

[1] يوسف الحمادي وآخرون: القواعد الأساسية للغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1994، ص 73.

[2] المرجع نفسه، ص .74

[3] أبو موسى عيسى بن العزيز الجزولي : المقدمة الجزولية في النحو،تح وشرح : شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه حامد أحمد نيل وفتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، 1988، ص 102.

المنصوب حال"[1]، ويستشهد لصحة هذا الرأي . رأي الكوفيين أن كان تأتي لازمة كقولك: كان الأمر بمعنى حدث، وأن الاسم المرفوع بعدها والاسم المنصوب يمكن لهما أن يكونا مبتدأ وخبرًا فقولك (محمد مسافرٌ)، "فإن ذلك يصدق على كل فعل لازم وفاعله حين يليهما حال مثل (بقى محمد جالسا)"[2].

أما قرار مجمع اللغة العربية فكان بالإبقاء على باب كان وأخواتها كما هو موضوع في كتب النحو ولم يوافق على ضمه إلى باب الفعل وإعراب الاسم المنصوب بعده حالا وذلك لأنه لا يستقيم لأمور منها:[3]

1. أن الحال مشتق، وقد يرد خبر كان جامدا في نحو: (كان محمدٌ أسداً) وقد ردّ عليه بأن النحاة أجازوا أن يكون الحال جامدًا، وعلى هذا فالتأويل في نحو : كان محمدٌ أسدًا ، أي أسد.

2. أن الحال منتقلة، وخبر كان يأتي ثابتا في نحو:{كان الله غفورًا رحيمًا} [4]، وقد ردّ على ذلك بأن النحاة نصّوا على أن الحال قد تأتي ثابتة إذا كانت جامدة مثل (هذا ثوبك صوفا) أو مؤكدة مثل: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾[5] أو متجددة مثل: ﴿ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾[6]، فلا مانع إذن أن تكون الحال في مثل ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[7] ثابتة قياسا على ما تقدم.

3. أن الحال تأتي نكرة، وقد يكون خبر معرفة في نحو(كان الرئيس محمدًا)، وردّ بأن الكوفيين يرون أن الحال تأتي معرفة نحو: (أرسلها العراك، وجاء وحده).

---

[1] محمد علي أبو العباس: الإعراب الميسر، ص 30.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المرجع نفسه، الصفحة 31 و32.

[4] الأحزاب/5.

[5] النمل/10.

[6] النساء/28.

[7] النساء/96.

4. أن الحال فضلة يمكن الاستغناء عنها، وخبر كان عمدة لا يمكن الاستغناء عنه في نحو : (كان المطر نازلاً)، ورد بأن الحال ليست فضلة في كل صورها.

5. تدخل كان وأخواتها على جملة من مبتدأ أو خبر فتنسخ حكم الخبر وتجعله منصوبا وليس كذلك الحال.

ورّد بأن هذا ليس شأن كان وحدها، وقد استشهد صاحب البحث في مذكرته بنحو خمسين جملة مبدوءة بفعل لازم يليه فاعل مرفوع وحال منصوب، ولو حذف الفعل في كل جملة لتحول ما بعده إلى مبتدأ وخبر نحو : (برقت السحابة مضيئة) و(بزغت الشمس منيرة).

وبعد مناقشة هذا الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتي : "ترى أغلبية اللجنة الإبقاء على باب كان وأخواتها على وضعه المقرر في كتب النحو، ورأت الأقلية ضم هذا الباب إلى باب الفعل، وإعراب المنصوب حالا تيسيرا على الناشئة للأبواب المقررة عليهم" [1].

ورأي المؤلف "أن قرار المجمع بالإبقاء، وذلك لأنه لا صعوبة في الإبقاء على الباب، ولأن هناك أحكاما أخرى تتصل بكان وأخواتها تجعل إفرادها بباب مستقل أهم" [2].

وانطلاقا من الفكرة القائلة بتيسير النحو العربي للناشئة فالإبقاء على (كان) كفعل ناقص يرفع الأول ويسمى اسمه وينصب الثاني ويسمى خبره، والابتعاد به كان باب الحال، أيسر لأن القول بأن خبر كان حال يؤدي إلى الخلط وهذا مناف لمبدأ التبسيط والتيسير فهو أقرب إلى الخلط منه إلى التبسيط ، وعليه فصاحبنا محمد أبو العباس ومجمع اللغة العربية يؤيدون رأي مدرسة البصرة لأنّ رأيها أيسر من رأي مدرسة الكوفة.

[1] محمد علي أبو العباس : الإعراب الميسر، ص32.

[2] المرجع نفسه، الصفحة 33.

V. الاشتغال:

يعد الاشتغال من الأبواب الدقيقة في النحو فيحتاج الباحث فيه إلى إعمال الفكر والدقة والبراعة، فهو بمثابة التوكيد في الأسلوب العربي مع تجنبه للتكرار. فالاشتغال هو: "تقدم اسم على عامل حقه أن ينصبه، لولا اشتغاله عنه بالعمل في ضميره نحو :(خالدٌ أكرمته)"[1]، وعليه فالاشتغال هو أن يتقدم اسم على فعله الذي اشتغل بضميره ،ولقد كان للنحاة القدامى وجهات نظر تختلف عن آراء المحدثين فورد في (شرح قطر الندى وبل الصدى) قوله : "ضابط هذا الباب أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره، ويكوّن ذلك الفعل بحيث لو فرّع من ذلك المعمول وسلط على الاسم الأول لنَصبهُ نحو : (زيْداً ضربته)، فلو حذفت الهاء وسلطت ضربت على زيد لقلت : (زيدًا ضربتُ) ويكون زيدا مفعولا مقدما، وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم ومثاله أيضا :(زيدًا مررت به) فإن الضمير وإن كان مجرورا بالباء إلا أنه في موضع نصب بالفعل" [2].

ولهذا فالفعل اشتغل عن العمل في ضميره وهذا هو معنى الاشتغال.

وقد عرّف الاشتغال أيضا بقوله :"هو أن يتقدم اسم على فعله الذي اشتغل بضميره وكان الأصل في هذا الاسم أن يكون متأخرًا عن فعله،فقد يكون مفعولا به أو مضافا إلى مفعوله أو مجرورًا بحرف جر أو مضافا إلى المجرور بحرف جر." [3]

ومما تقدم نخلص إلى أن الاشتغال هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل ويكون هذا الفعل مشغولا بالعمل في ضمير وهذا الضمير يعو د على ا لاسم المتقدم بحيث لو حذفنا هذا الضمير لكان حق الاسم المتقدم أن يكون منصوبا بالفعل نحو قولنا:(محمدًا أكرمته) بمعنى أن يتقدم اسم (محمد)و يتأخر عنه فعل وهو (أكرمت)، ويكون هذا الفعل مشغولا بالعمل في

[1] مصطفى الغلاييني : جامع الدروس العربية، ج1، ص20.

[2] ابن هشام الأنصاري : شرح قطر الندى وبل الصدى، ص267.

[3] محمود حسني مغالسة : النحو الشافي، ص 472.

الضمير وهو الهاء في (أكرمته) حيث نصبه على أنه مفعول به وهذا الضمير (الهاء) يعود على الاسم المتقدم وهو (محمدا) بحيث لو حذفنا هذا الضمير لكان حق الاسم المتقدم أن يكون منصوبًا على أنه مفعول به مقدم.

وللاشتغال أركان يقوم عليه وهي :"المشغول والمشغول به والمشغول عنه" [1].

أما إذا جئنا إلى تعريفات أخرى وجدناها تدور في الإطار نفسه نحو قولهم :"هو كل اسم بعده فعل أو ما يشبه الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول اشتغل عنه ضميره أو ضميره بمتعلقه، لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه."[2]

لكن ابن مضاء ظن أن باب الاشتغال من الأبواب التي تعسر على من أراد تفهيمها وتفهمها لأنهما "موضع عامل ومعمول ولا داعية إلى إنكار العامل والمعمول في باب اشتغال الفعل بضميره مثل قولنا (زيدًا ضربته)."[3]

ومن أحكامه أن "على كل فعل تقدمه اسم وعاد منه على الاسم ضمير مفعول أو ضمير متصل بمفعول أو بمخفوض أو بحرف من الحروف التي يخفض ما بعدها، فإن ذلك الفعل لا يخلو أن يكون خبرًا أو غير خبر، وغير الخبر يكون أمرا أو نهيا أو مستفهما عنه، أو محضوضا عليه أو متعجبا منه، فإن كان أمرًا أو نهيًا فالاختيار فيه النصب ويجوز رفعه كقوله : (زيدًا ضربه)."[4]

أما شوقي ضيف فيعرّفه بقوله :"أن يتقدم اسم على عامل في ضمير منصوب عائد عليه أو اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل :(الحديقة رأيتها. الحديقة رأيت أزهارها)." [5]

---

[1] محمود حسني مغالسة : النحو الشافي، ص 482.

[2] محمد علي أبو العباس : الإعراب الميسر، ص 67.

[3] ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة، ص 103.

[4] المرجع نفسه، الصفحة 103.

[5] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 19.

فقد كان رأي شوقي ضيف بإلغاء باب الاشتغال بعد أن شرع في ذكر مختلف الأوجه التي ذكرها النحاة لهذا الباب ليقرر في الأخير بطلان كل تلك الوجوه، لكن هذا لا يعني الاستغناء عن هذا الباب الذي له أحكامه الخاصة.

أما قرار مجمع اللغة العربية في حالات باب الاشتغال "فيجوز رفع الاسم المشغول عنه ونصبه ولا داع لذكر حالات الوجوب أو الترجيح." [1] أي "بعد وجوب النصب ووجوب الرفع، وهي جواز النصب والرفع ورجحان النصب ورجحان الرفع في باب الحذف المقترح في مشروع التيسير."[2]

ومن هنا لا يمكننا أن نستغني عن باب الاشتغال بهذه البساطة والذي يمكننا فعله وإرجاء تدريسه إلى المراحل التخصصية في الجامعة وذلك من باب التسهيل والتيسير.

فاالاشتغال باب من أبواب النحو العربي ولا يمكن حذفه أو الاستغناء عنه لأنّه وارد في القرآن الكريم وأمثلته متعددة،وفي الحديث وفي كلام العرب،غير أن التيسير الذي ندعو له دعاة التيسير ومعهم محمد علي أبو العباس و مجامع اللغة العربية أهل التعليمية يشمل أمرين:

- إرجاء تدريس الاشتغال إلى مراحل دراسية متقدمة (الجامعة).
- جواز رفع الاسم ونصبه وعدم التقيد بحركة إعرابية واحدة ثم الذهاب بعيدا في التقدير والتأويل والخروج بالمثال المنطوق إلى مثال غير منطوق، مثل:

زيدا ضربته، تصبح بعد التأويل ضربت زيدا ضربته.

[1] محمد علي أبو العباس : الإعراب الميسر، ص70/69.

[2] المرجع نفسه، الصفحة 70.

VI. التنازع:

باب التنازع أو الإعمال في اصطلاح النحويين هو أن يتوجه عاملان متقدمان إلى معمول واحد متأخر، والمعمول يكون مطلوبا لكل منهما والعامل يكون فعلا وقد يكون ما يشبه الفعل نحو اسم الفاعل.

وقد عرّف التنازعَ ابن هشام الأنصاري بقوله : "هو أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول أو أكثر ويكون كل من المتقدم طالبا لذلك المتأخر، فيجوز في (ضربني وضربتُ زيدًا) إعمال الأول واختاره الكوفيون، فيضمر في الثاني كل ما يحتاجه. أو الثاني واختاره البصريون فيضمر في الأول مرفوعه فقط."[1]

بمعنى أن التنازع أن يطلب المعمول عاملين تقدما عليه. نحو قولنا : (سافرو عاد خالدُ) فكل من الفعلين المتقدمين(سافر) و(رجع) يطلب فاعلا هو كلمة خالد.

وقد عرّفه مصطفى الغلاييني بقوله:" أن يتوجه عاملان متقدمان أو أكثر إلى معمول واحد متأخر أو أكثر." [2] مثال ذلك قوله تعالى :{آتوني أفرغ عليه قطرًا}. [3] بحيث أن الفعل (آتوا) هو فعل أمر يتعدى إلى مفعولين والمفعول الأول هو الياء أي ضمير المتكلم، وهو يطلب (قِطرًا) ليكون المفعول الثاني والفعل (أفرغ) فهو فعل مضارع متعد إلى مفعول واحد،وهو يطلب قطرًا ليكون ذلك المفعول، فالملاحظ هنا أن (قطرا) قد تنازعه عاملان، كلاهما يطلبه ليكون مفعولا به له،لأن التقدير: آتوني قطرًا أفرغه عليه. وهذا هو معنى التنازع.

---

[1] ابن هشام الأنصاري : شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 273.

[2] مصطفى الغلاييني : جامع الدروس العربية، ص23.

[3] الكهف /96.

ولقد كان للدكتور حسني مغالسة تعريفا ورأيا حول التنازع حيث قال:"هو أن يتقدم فعلان متصرفان أو ما يشبههما كالمصدر أو واحد من المشتقات كاسم الفاعل أو اسم المفعول ويتأخر عنهما معمول لهما يكون مطلوبا لكل منهما." [1]

بمعنى أن التنازع عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد، بحيث يكون المعمول على علاقات متعددة بالنسبة إلى المتنازعين: [2]

1. علاقة المفعولية بالنسبة إلى كل من المتنازعين نحو : أجل وأعظم الشهيد، فلفظ الشهيد يقع موقع المفعولية بالنسبة إلى كل من الفعلين المتنازعين (أجل وأعظم).
2. علاقة الفاعلية بالنسبة إلى كل من المتنازعين نحو:عظمت وجلّت الثورة الفلسطينية، لفظ الثورة يقع موقع الفاعلية بالنسبة إلى كل من الفعلين المتنازعين عظمت وجلت.
3. علاقة المفعولية بالنسبة إلى المتنازع الأول وعلاقة الفاعلية بالنسبة إلى المتنازع الثاني أو العكس نحو: (أيدت وأيدني المناظر)فلفظ المناظر يقع موقع المفعولية بالنسبة إلى الفعل (أيدت) ويقع موقع الفاعلية بالنسبة للفعل (أيدني).

وقد حمل ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة" حملة عنيفة على نحاة البصرة والكوفة جميعا لإقامتهم الباب على أمثلة افترضوها، ودعا إلى إلغائه". [3] لكن رأي المحدثين يختلف فكان رأي شوقي ضيف بإلغاء هذا الباب.

أما محمد علي أبو العباس فقال في باب التنازع هو : "توجه عاملين إلى معمول واحد فالعاملان يتنازعان هذا المعمول عنه ولهذا سمي عند النحاة التنازع مثل :(اجتهد ونجح محمدٌ) و(اشتريت وقرأتُ الكتاب)." [4]

---

[1] محمود حسني مغالسة : النحو الشافي، ص 478.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] شوقي ضيف : تجديد النحو، ص19.

[4] محمد علي أبو العباس : الإعراب الميسر، ص70.

وورد في كتاب تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها توضيحا بشأن إلغاء شوقي ضيف هذا الباب قائلا: "التنازع هو أن يتنازع فعلان اسما واحدا يطلبانه إما على أنه فاعل وإما على أنه مفعول به مثل: (قام وسافر محمد)،فالبصريون يعملون الثاني ويضمرون الأول، والكوفيون يعملون الأول ويضمرون في الفعل الثاني الفاعل والمفاعيل والمجرورات." [1]

وهذا ما كان يقصده ابن مالك في ألفيته حين يقول:[2]

إنَ عَامِلاَنِ اقْتضَيَا فِي اسْمِ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلُ

والثَانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصرة واخْتَار عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهُ

وهنا كان الاختلاف حيث يرون أن الثاني أولى بهذا المعمول لقربه منه، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الأول أولى لتقدمه ، في حين قال عباس حسن أن باب التنازع من "أكثر الأبواب النحوية اضطرابا وتعقيدا وخضوعا لفلسفة عقلية خيالية، ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح بل ربما كان متناقضة له."[3]

أما قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة في باب التنازع :"بعد مناقشة اللجنة للموضوع رأت حذف هذا الباب والاكتفاء بالصور التي توارد بها الاستعمال في الفصحى وكان قرارها الذي وافق عليه المجلس عند عرضه هو : تيسير اكتساب الأحكام الخاصة بباب التنازع يكتفي بالصور التي توارد بها الاستعمال في الفصحى وهي:

1. في مثل: (دخل وجلس محمدٌ)، محمد فاعل لجلس، وفاعل للفعل الأول متروك للعلم به كما يقول سبويه.

2. في مثل:(محمد يحسن ويتقن عمله)، (عمل) مفعول به ليتقن واستغنى الفعل الأول(يحسن) عن مفعوله لدلالة مفعول يتقن عليه.

---

[1] تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية للكتاب، 1973، ص 131.

[2] عبد الله فوزان : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ص 838.

[3] عباس حسن : النحو الوافي، ط 3، دار المعارف، مصر، ص102.

3. في مثل:(ناقشني وناقشت محمدًا)، يعرب محمدًا مفعولا به لناقشت واستغنى عن الفاعل في الفعل الأول لدلالة السياق عليه"[1]، أي أن النحاة اختلفوا في أي العاملين أحق بالعمل في المعمول فالبصريون يرون أنّ الثاني أولى بهذا المعمول لقربه منه، والكوفيون ذهبوا إلى أن الأول أولى به لتقدّمه.

VII. ما ولا ولات وإن العاملات عمل ليس:

(ما) و(لا) و(لات) و (إن) هي حروف تعمل عمل ليس فتفيد معنى النفي فترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خبرا لها. فقد كانت هذه الحروف العاملات عمل ليس موضع خلاف بين النحاة القدامى والمحدثين،فمنهم من دعا إلى إلغاء هذا الباب في النحو،كما كانت نقطة جدل في لغة الحجازيين وبن ي تميم فاختلفوا وتعددت الآراء حول إعمالها أو إهمالها.

وقد ورد في ألفية ابن مالك قوله:[2]

إعْمَالُ لَيْسَ أُعملتْ (ما) دُونَ (إنْ) مَعَ بَقَا النّفْي، وتَرْتِيــبِ زُكِــنْ
وسَبْقَ حَـرْفِ جَـرٍّ أو ظَرْفٍ كـَ(مَا) بِي أنْتَ مَعْنِيّا أجَازَ العُلَمَا
ورَفْـعُ مَعْطُــوفٍ بِلَكِــنْ أو بِبَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا أَلْزَمْ حَيْثُ حَلَ

1. مـا:

ورد في (قطر الندى وبل الصدى) قوله: "ما النافية عند الحجازيين كليس، إن تقدم الاسم، ولم يسبق بأن، ولا بمعمول الخبر إلا ظرفا أو جارًّا أو مجرورا، ولا اقترن الخبر بإلاّ."[3]

[1] محمد علي أبو العباس : الإعراب الميسر، ص82 .
[2] محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي : متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، ص12.
[3] ابن هشام الأنصاري : شرح قطر الندى وبل الصدى، ص198.

أما ابن عقيل فله نفس رأي ابن هشام الأنصاري حيث قال : "أما (ما) فلغة بني تميم أنها لا تعمل شيئا فتقول : (ما زيد قائم)، فزيد مرفوع بالابتداء، و(قائم) خبره. ولا عمل لها في شيئ منهما، وذلك لأن (ما) حرف لا يختص، لدخوله على الاسم نحو: (ما زيدٌ قائم) وعلى الفعل نحو: (ما يقوم زيدٌ) وما لا يختص فحقه ألا يعمل. ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل ليس لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر."[1]

ومعنى هذا أن "ما" تعمل عمل ليس في لغة الحجازيين في حين لا تعمل عند بني تميم ولكن بشروط.

2. لا :

"فمذهب الحجازيين إعمالها عمل ليس ومذهب تميم إهمالها ولا تعمل إلا بشروط"[2]، بمعنى أن (لا) تعمل عمل ليس في لغة أهل الحجاز في حين أنها مهملة في لغة بني تميم، ولكن تعمل بشروط وهي : أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو : لا رجل أفضل منك، وألا يتقدم خبرها على اسمها، وألا ينتقض النفي ب(إلا) فلا يصح نصب الخبر.

وقد ذكر ابن هشام الأنصاري قوله: "وكذا الحال في لا النافية العاملة عمل ليس ولإعمالها أربعة شروط أن يتقدم اسمها، وأن لا يقترن خبرها بإلا، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فلا يجوز إعمالها في نحو:(لا أفضلُ منك أحدٌ.) "[3].

---

[1] ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص 302.

[2] المرجع نفسه، الصفحة 313.

[3] ابن هشام الانصاري : شرح قطر الندى وبل الصدى، ص201.

3. لات :

لات وهي لا النافية زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ أو المبالغة وشرط إعمالها أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين والثاني أن يحذف أحد الجزئين والغالب أن يكون المحذوف اسمها كقوله تعالى: ﴿ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[1].

أما ابن عقيل فنحا نفس النحو والتعريف فقال:"أما (لات) فهي لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر"[2].

أما قوله تعالى: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ "بنصب الحين، فحذف الاسم وبقي الخبر والتقدير: ولات حين مناصٍ ،فالحين اسمها (وحين مناص) خبرها وقد قرئت شذوذا (ولات حينُ مناصِ)، برفع الحين على أنه اسم (لات) والخبر محذوف، والتقدير ولات حين مناصٍ لهم، أي ولات حين مناص كائنا لهم."[3]

4. إن :

أما (إنْ) النافية فمذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئا ومذهب الكوفيين خلا الفراء، أنها تعمل عمل ليس، وقال به البصريون أبو العباس المبرد، وأبو بكر السراج وابن جني.

وعليه فالنحاة القدامى كانت له آراؤهم حول المشبهات بليس، بحيث (ما) تكون عاملة في لغة الحجازيين ولا تعمل في لغة تميم وكذا الحال بالنسبة ل(لا) و(لات) و(إن).

---

[1] ص /9.

[2] ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص319.

[3] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

أما وجهة نظر الدكتور محمد علي أبو العباس فله نفس رأي النحاة القدامى حيث قال في (ما) : "عملت ما عمل ليس في لغة أهل الحجاز ولم تعملها تميم." [1]

ولكن شوقي ضيف ألغى باب (ما و لا و لات)، ورأى أن" الأخذ برأي الكوفيين أولى حتى لا تدخل خللا على قاعدة الخبر يكون دائما مرفوعاً." [2] أي أن الكوفيين قاموا بإعراب بشرًا في قوله تعالى : {ما هذا بشرًا}[3]منصوبا بنزع الخافض خبر للمبتدأ.

وأنكر شوقي ضيف عمل (لات) فهي" يليها ظرف منصوب مثل (لات حين مناص) فهو يرى أنه لا داع لأن تقدر اسمًا لها، كما ذهب إليه النحاة؛ إذ تحدث بهذا إعرابا متكلفا غاية التكلف."[4]

لكن قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة في باب (ما ولا ولات وإن) كان بالإبقاء على هذا الباب وكان القرار : "اقترح الدكتور شوقي ضيف إعراب ما وأخواتها كما أعربها الكوفيون فالمرفوع مبتدأ والمنصوب خبر بتقدير(باء) الزائدة أو محذوفة، وإذا خبرها مرفوعا فلا خلاف، وقد ذكر في مجال تأييد هذا الرأي أن رفع خبرها يجيء جاريا على لهجة تميم ونصبه على لهجة الحجاز، وعلى هذا نحن بالخيار في رفعه ونصبه والخلاف في توجيه الرفع والنصب، واعترض عليه بعض أعضاء لجنة الأصول بأن جعل خبرها منصوبا بنزع الخافض غير مقبول، لأن نزع الخافض سماعي والقول بقياسه يفتح بابا واسعا لاعتبار كل منصوب منصوبًا على نزع الخافض."[5]

وبعد المناقشة انتهت لجنة الأصول إلى القرار وهو الإبقاء على باب (ما ولا ولات وإن) العاملات عمل ليس.

---

[1] محمد علي أبو العباس : الإعراب الميسر، ص 30.

[2] شوقي ضيف : تجديد النحو، ص12.

[3] يوسف/31.

[4] شوقي ضيف : تجديد النحو، ص 15.

[5] محمد علي أبو العباس : الإعراب الميسر، ص38.

خاتمة

خاتمـــــة :

تناولنا في بحثنا هذا الموسوم ب"قراءة في كتاب الإعراب الميسّر لمحمد علي أبي العباس" أهمّ القضايا النّحوية التي جاءت مبسّطة وميسّرة وفق آراء النحاة ومجمع اللغة العربية وتوصلنا من خلال دراستنا إلى مجموعة من النتائج لخّصت لنا مضمون البحث أوجزناها في الآتي :

الرّغبة في تجديد النحو لدى النّحاة رغبة حقيقيّة، لمسناها من خلال الجهود الكبيرة والمؤلفات الكثيرة والمتنوعة، وهذا أدى إلى نجاح النّحاة إلى حدّ ما في تيسير النحو وتبسيطه من خلال إلغاء العامل، وإلغاء التقديرات والتأويلات، والتخلص من كثرة الشروحات التي كانت عليها المؤلفات سابقا.

كما أدى مجمع اللغة العربية دوره هو الآخر في التيسير وذلك من قرارات التي جاء بها ونذكر من خلال بحثنا :

- توحيد أسماء علامات الإعراب الأصليّة والفرعيّة بتسميّتها علامات إعراب.

- الإبقاء على الإعرابين التقديري والمحلي دون تعليل، أي دون تكليف التلاميذ تعليل خفاء الإعراب.

- الاكتفاء بالقول أنّ الإعراب في الفعل المضارع المنصوب بأن المضمرة أنّه منصوب بعد الأدوات الظاهرة.

- الإبقاء على باب كان وأخواتها على وضعه المقرر في كتب النحو.

- الإبقاء على باب الاشتغال مع جواز رفع الاسم المشغول عنه ونصبه ولا داع لذكر حالات الوجوب أو الترجيح.

- أمّا في باب فيما يخص التنازع فرأى مجمع اللغة العربيّة حذف هذا الباب والاكتفاء بالصور التي توارد بها الاستعمال.

- الإبقاء على باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس.

أما محمد علي أبو العباس فنجده ينتقي الرأي الأيسر في تعليم النحو للناشئة حيث :

- انتصر وأخذ بمذهب الكوفيين في إعراب الفعل المضارع لأنه الأيسر.

- انتصر وأخذ بمذهب البصريين في الإبقاء على باب كان وعدم إدراجها في باب الفعل اللازم.

سعينا جاهدين من خلال هذه الدراسة إلى محاولة عرض دعوات تجديد النحو وطرق تبسيطه وتيسيره في هذا الكتاب إلّا أنّ مسألة الوقت حالت دون بلوغ الغاية، إلى الإلمام بجميع محتويات الكتاب، إلاّ أنّ جهود التيسير في النحو تبقى متواصلة، ويبقى البحث فيها ميدانا خصبا

وفي الأخير نرجو من ا للّه سبحانه وتعالى التوفيق ولسداد في المجهود المتواضع، ونتمنى أن نكون قد وفقنا في بلوغ الغاية من انجاز هذا البحث.

ملخص

الملخص بالعربية :

يتناول البحث موضوع "قراءة في كتاب الإعراب الميسر لمحمد علي أبي العباس"، والموضوع يعالج من شقين :

فالأول : مرتكز على دراسة عنوان الكتاب من خلال تناول المصطلحات التي يتكون منها العنوان (الإعراب، التيسير، الأصالة والمعاصرة، مجمع اللغة العربية) ودراسة شكل الكتاب.

أما الشق الثاني : يرتكز على دراسة محتوى الكتاب، من خلال التعرض لقضاياه النحوية ودور مجمع اللغة العربية في محاولة تيسيرها وتقريبها بطريقة سهلة وبسيطة للناشئة.

الكلمات المفتاحية : الإعراب، التيسير، التجديد، الأصالة والمعاصرة، قرار مجمع اللغة العربية.

Résumé en français:

Cette recherche se présente sous le thème de « une lecture dans le livre du vocabulaire facil , de mouhamed Ali Abo abbas ,et ce thème et traite de deux parties:

La premiére partie, se concentre à l'étude du titre de livre ,à partir des termes qui le composeut (vocabulaire, facilité ,originalité ,actualité, unanimité dela langue arabe),et l'étude du Forme de livre.

La deuxième partie :se concentre à l'étude du contenu de livre à partir de se présenter ses sujets grammaticals et le rol d'unanimité de la langue arabe ,à essayer et d'y rapprocher d'une méthode facil et simple pour la nouvelle génération.

Les mots clés : le vocabulaire, la facilité , la nouveauté, l'originalité, l'actualité et la décision d'unanimité de la langue arabe.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

القرآن الكريم.

المصادر والمراجـــع:

1. إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط2، 1992.
2. ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة، تح : شوقي ضيف، دار المعارف، 1982.
3. أبو بكر بن سهيل بن السراج النحوي البغدادي: الموجز، تح: مصطفى الشويمي وزميله، بيروت.
4. أبو علي الفارسي : الإيضاح العضدي، تح : حسن شادلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة، 1969م.
5. أبو قاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري : أنموذج في النحو، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1975.
6. أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري : شرح قصر الندى ويل الصدى، مطبعة السعادة، مصر، ط 11، 1963.
7. أبو موسى عيسى بن العزير الجزولي : المقدمة الجزولية في النحو، تح وشرح : شعبان عبد الوهاب محمد، راجعة، حامد أحمد نيل وفتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، 1988.
8. أحمد الهاشمي : القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.
   أحمد عبد الستار الجواري : نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، المجمع العلمي العراقي.
9. أبو بشر عمر بن قنبر سيبويه : الكتاب، تح : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ط3، ج1.

10. أحمد بن محمد بن علي الفيّومي المقري : المصباح المنير، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2008م.

11. إبن كيسان : الموفقي، تح : عبد الحسين الفتلي وزميله، مجلة المورد، مجلد 4، العدد 2، 1975.

12. بهاء الدين عبد الله بن عقيل العكيلي المصري الهمذاني : شرح ابن عقيل، تأليف : محمد محي الدين الحميد، تح وشرح : ابن عقيل، دار مصر للطباعة والنشر، ط 20، 1980، ج1.

13. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م.

14. التواتي بن التواتي : هل النحو العربي في حاجة إلى التيسير، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية، الجزائر، العدد8، 2003.

15. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح : أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998،ج2.

16. جيلالي بوترفاس: تيسير النحو من منظور المجامع العربية (المجمع اللغوي السوري) أنموذجا، جامعة أبو بكر بلقايد، قسم اللغة العربية وآدابها، الجزائر، 2014.

17. الحريري : ملحمة الإعراب، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1934.

18. حسن منديل حسن العكيلي : الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، رسالة دكتوراه.

19. حلمي خليل : العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

20. خالد بن سعود بن فارس العصيمي : القراءات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، ودار بن حزم، بيروت، ط1، 2003 .

21. خلف الأحمر : مقدمة في النحو، تح : عز الدين التنّوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، سوريا، 1961م.

22. سعاد شرفاوي، وبوبكر حسيني : تيسير النحو وتجديده، ضرورة وخطورة، مجلة الأثر، جامعة ورقلة ، الجزائر، العدد23.

23. شوقي ضيف:- تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط 6. - تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع منهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 2.

24. صالح بلعيد : مقالات لغوية، دار هومة، الجزائر، 2004.

25. صبيح التميمي : هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، دار الهداية، قسنطينة، الجزائر، ط 2، 1990.

26. عباس حسن : النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط 3.

27. عبد الحميد عيساني : النحو العربي بين الأصالة والتجديد، دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

28. عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح : محمد محي الدين عبد الحميد،دار إحياء التراث، ط 5، 1966،

29. عبد الله فوزان : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ط1، 1998م، ج1.

30. عبد الهادي الفضلي : دار دراسات في الإعراب، شركة مكة للطباعة والنشر، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1984.

31. عدنان الخطيب : العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية، دار الفكر، دمشق، 1986.

32. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي : لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، مجلد 15، ط3، 1994.

33. أبو القاسم الزجاجي : الإيضاح في علل النحو، تح : مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979.

34. مبارك مبارك : قواعد اللغة العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1972.

35. محمد أبو العباس : الإعراب الميسر، دراسة في القواعد والمعاني والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة وفق قرارات مجمع اللغة العربية، دار الطلائع، القاهرة.

36. محمد أحمد خضير : ظواهر لغوية في القرآن الكريم والشعر وتسيير النحو، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2008.

37. محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي : متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان.

38. محمد صاري : تسيير النحو، موضة أو ضرورة أبحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر.

39. محمد مرتضى الحسيني الزبيدي : تاج العروس من جواهر القاموس، تح : عبد الكريم العزباوي، مطبعة حكومة الكويت، 1787، ط2، ج3.

40. محمود السقا : مجمع اللغة العربية الملكي : صحيفة دار العلوم، السنة الأولى، العدد 1.

41. محمود حافظ : مجمع اللغة العربية موجز عن تاريخه وإنجازاته (1932-2007، ط3.

42. محمود حسين مغالسة : النحو الشافي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1973.

43. مصطفى الغلاييني : جامع الدروس العربية، راجعه ونفخه، عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1993، ط 28، ج1.

44. – مهدي المخزومي : في النحو العربي، قواعد وتطبيق، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1966.

–في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، لبنان، بيروت، ط2، 1986.

45. ياسين أبو الهجاء : مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ط1، 2008م.

46. يوسف الحمادي وآخرون : القواعد الأساسية للغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع المسيرية، القاهرة، 1994.

فهـرس الموضوعات

مقدمة..... أ- ج

مدخل..... 05

الفصل الأول: دراسة عنوان الكتاب

I. التعريف بالمؤلف..... 11

II. التعريف بعنوان الكتاب..... 11

1. الإعراب..... 11

1.1. لغة..... 11

2.1. اصطلاحا..... 11

3.1. سبب اختياره الإعراب..... 14

2. التسيير..... 16

3. المجامع اللغوية ودورها في توجيه الأحكام النحوية..... 19

1.3. نبذة عن أهم مجامع اللغة العربية..... 21

1.1.3. مفهوم الجامع..... 22

2.1.3. أهل التسمية..... 22

3.1.3. التعريف اللغوي للمجامع..... 22

4.1.3. التعريف الاصطلاحي للمجامع..... 22

5.1.3. مجامع اللغة العربية..... 22

2.3. مجمع اللغة العربية بالقاهرة..... 22

1.2.3. لجان المجمع..... 24

3.3. جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة..... 24
4. التجديد..... 26
5. الأصالة والمعاصرة..... 27
III. تحليل شكل الكتاب..... 28

الفصل الثاني: دراسة محتوى الكتاب

I. علامات الإعراب..... 35
II. الإعراب المحلي والتقديري..... 36
III. الفعل المضارع المنصوب بأن المضمرة..... 39
IV. كان وأخواتها..... 43
V. الاشتغال..... 46
VI. التنازع..... 49
VII. ما ولا ولات وإن العاملات عمل ليس..... 52
خاتمة..... 57
ملخص..... 60
المصادر والمراجع..... 63
فهرس الموضوعات..... 68